مركز دراسات الشهيد الخامس

العراق في مراكز الدراسات الإقليمية والدولية

العدد 101

العنوان

الصفحه	العنوان
٣	الملخص التنفيذي
٤	١. ترامب ينتظر استنزاف إيران؛ وطهران تستغل الوقت لإعادة تشكيل الشرق الأوسط / HAARETZ
٥	٢. مع اتساع نطاق حرب إيران، يفاقم بطء استجابة بغداد مخاطر الانجرار غير المقصود إلى الصراع / MECOUNCIL
٦	٣. إيران تلجأ إلى تكتيك جديد لإدارة الحرب انطلاقًا من الأراضي العراقية / ALHURRA
٧	٤. الجماعات المسلحة العراقية وحدود الدبلوماسية الإقليمية للبلاد / KAS
٨	٥. لا يزال مضيق هرمز بؤرة التوتر الرئيسية، فيما يبقى الاتفاق بين الولايات المتحدة... / THE SOUFAN CENTER
٩	٦. الهجمات الأخيرة على إقليم كردستان تكشف صعوبة مهمة بغداد في كبح الجماعات.... / The JERUSALEM POST
١٠	٧. الخطة «ب» لطهران / ٨ZMAN
١١	٨. كشف حصري: ما وراء قناة ترامب السرية مع الحرس الثوري الإيراني؟ / AXIOS
١٢	٩. خط أنابيب النفط الخام الجديد بين سوريا والعراق لا يزال يحتاج إلى سنوات قبل دخوله حيز التشغيل / REUTERS
١٣	١٠. إعادة سجناء داعش السوريين من العراق: التوقيت والمخاطر / JUSOOR
١٤	١١. هل يمكن عكس مسار الاستحواذ الاستراتيجي الإيراني على قطاع الاتصالات في العراق؟ / MEFORUM
١٥	١٢. العراق بعد الحرب: استقلال أقل ونفوذ أجنبي أكبر / HAARETZ
١٧	١٣. نهاية عصر «الصدمة والترويع»: لماذا تغادر الولايات المتحدة العراق بعد ٢٣ عامًا؟ / RU.٣٦٠
١٩	١٤. العراق يواجه صعوبة في إيجاد بدائل لتصدير النفط، لكن الإمارات العربية المتحدة قد تكون قادرة على المساعدة / FDD
٢٠	ملخص وتحليل الخبير

الملخص التنفيذي

تُظهر تطورات الأشهر القليلة الماضية أن العراق بات اليوم، أكثر من أي وقت مضى، عرضة للتداعيات المباشرة للمنافسات الإقليمية. فالحرب بين إيران من جهة، والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى، وتقييد صادرات النفط عبر مضيق هرمز، واقتراب موعد انسحاب القوات الأمريكية، والنقاش المتعلق بنزع سلاح الجماعات المسلحة، فضلاً عن الهجمات المتكررة على إقليم كردستان، كلها عوامل أوجدت حزمة متشابكة من الضغوط التي تجد الحكومة العراقية نفسها مضطرة إلى التعامل معها في آن واحد. ويبدو أن القضية الأساسية في خضم هذه التطورات ترتبط، قبل كل شيء، بمدى قدرة بغداد على الحفاظ على سيطرتها السياسية والأمنية على البلاد؛ أي إلى أي حد تستطيع الدولة الاحتفاظ بالقرار النهائي في القضايا الجوهرية للعراق، بدءًا من الأمن والسياسة الخارجية، وصولاً إلى الاقتصاد والطاقة. وفي جانب مهم من التحليلات المنشورة، يُطرح يوم ٣٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٦ بوصفه تاريخًا محوريًا بالنسبة إلى مستقبل العراق. ففي هذا التوقيت، تُثار مسألة انسحاب القوات الأمريكية، بالتزامن مع تعهّد الحكومة العراقية بحسم ملف السلاح الواقع خارج نطاق السيطرة الرسمية. وهذا التزامن بحد ذاته يزيد من صعوبة الموقف بالنسبة إلى بغداد. فإذا انسحبت القوات الأمريكية، من دون أن تتمكن الحكومة من فرض سيطرة كاملة على القرارات الأمنية وأنشطة الجماعات المسلحة، فقد تزداد احتمالات نشوء فراغ أو تصاعد المنافسة بين الفاعلين الداخليين. وفي المقابل، فإن الدخول في مواجهة مباشرة ومتسرعة مع هذه الجماعات قد يترتب عليه أيضًا كلف سياسية وأمنية كبيرة بالنسبة إلى الحكومة. وإلى جانب ذلك، تفرض الأزمة الاقتصادية ضغوطًا إضافية على العراق. فالاعتماد المرتفع جدًا للموازنة على الإيرادات النفطية يجعل أي اضطراب في مضيق هرمز ينعكس بصورة مباشرة على القدرة المالية للدولة. ولا تمثل أيّ خسارة أو تراجع في صادرات النفط مجرد قضية مرتبطة بسوق الطاقة، بل قد تؤدي إلى تأخر صرف الرواتب، وتراجع مستوى الخدمات العامة، وتصاعد حالة الاستياء الاجتماعي. ولهذا السبب، بات النقاش بشأن إيجاد مسارات بديلة لتصدير النفط عبر تركيا وسوريا والأردن أكثر جدية في التحليلات الأخيرة، غير أن هذه المشاريع لا تستطيع، على المدى القصير، أن تحل محل مسار التصدير الجنوبي. أما إقليم كردستان، فقد اكتسب في ظل هذه الظروف موقعًا مختلفًا. فالهجمات بالطائرات المسيّرة على أربيل من جهة، والدور الذي يضطلع به نيجيرفان بارزاني في بعض قنوات التواصل بين طهران وواشنطن من جهة أخرى، يشيران إلى أن الإقليم لم يعد مجرد جزء من الخلافات الداخلية العراقية، بل أصبحت أربيل عمليًا إحدى نقاط التماس في المنافسات الإقليمية. واستمرار هذا الوضع من شأنه أن يضع ضغوطًا على العلاقات بين بغداد وأربيل، وأن يجعل أمن الإقليم في الوقت نفسه أحد الموضوعات الأساسية في السياسة الخارجية العراقية. وبالتوازي مع ذلك، لا يزال ملف تنظيم داعش مفتوحًا؛ إذ إن نقل السجناء السوريين، ووضع الحدود العراقية ــ السورية، وتراجع الدور العسكري الأمريكي، كلها عوامل قد تلقي بمسؤوليات أكبر على عاتق القوات العراقية. وإذا جُمعت هذه التحليلات ووُضعت في سياق واحد، يتضح أن المسألة الأساسية للعراق لم تعد تتمثل في مجرد الاختيار بين إيران والولايات المتحدة. فبغداد مطالبة بتنظيم علاقاتها مع إيران والولايات المتحدة والدول العربية وتركيا بطريقة لا تؤدي فيها أي من هذه العلاقات إلى تقييد استقلال البلاد في اتخاذ قراراتها. وهذه المهمة شديدة الصعوبة عمليًا، لأن العراق يرتبط بجميع هذه الأطراف بعلاقات وتداخلات واعتماد متبادل على المستويات الاقتصادية والأمنية والسياسية. وفي نهاية المطاف، لن يتحدد مستقبل العراق بمجرد انسحاب القوات الأجنبية أو تسليم الجماعات المسلحة أسلحتها. فالمسألة الجوهرية تتمثل في ما إذا كانت الدولة قادرة بالفعل على امتلاك زمام قرار الحرب والسلام، والسيطرة على الإيرادات النفطية ومسارات التصدير والبنى التحتية الحيوية والسياسة الخارجية، أم لا. فإذا تمكنت بغداد من استثمار الظروف الراهنة في تعزيز مؤسسات الدولة وتقليص مواطن الضعف الاقتصادي والأمني، فقد تتحول هذه الأزمة إلى فرصة لزيادة استقلال العراق. أما إذا ظلت القرارات خاضعة لتأثير الضغوط الخارجية والتنافس بين الفاعلين الداخليين، فقد يتراجع الحضور المباشر لبعض القوى، لكن النفوذ الخارجي قد يستمر بأشكال أخرى. ومن هذا المنطلق، يُعد العراق في الظروف الراهنة أحد أهم الساحات التي يمكن من خلال تطوراتها متابعة مستقبل توازن القوى في الشرق الأوسط.

HAARETZ

ترامب ينتظر استنزاف إيران؛ وطهران تستغل الوقت لإعادة تشكيل الشرق الأوسط

HAARETZ

إن انتهاء مهلة الستين يومًا التي كانت الولايات المتحدة قد حددتها للمفاوضات مع إيران لا يعني انتهاءً فعليًا لوقف إطلاق النار، إذ إن المواجهات استمرت خلال هذه الفترة أيضًا. فقد هاجمت إيران سفنًا في الخليج الفارسي، واستهدفت دول عربية مواقع مرتبطة بإيران في العراق، فيما حافظت أنصار الله على القيود المفروضة على الملاحة في البحر الأحمر، وأغلقت عمليًا ميناء المخا القريب من باب المندب. وبالتزامن مع ذلك، استهدفت طائرتان مسيّرتان مكتب رئيس وزراء إقليم كردستان ومقر جهازه الاستخباري في أربيل. وتقوم الاستراتيجية الأمريكية على عامل «الوقت»؛ أي على افتراض أن قدرة

إيران الاقتصادية على الصمود ستتآكل قبل قدرة الولايات المتحدة والاقتصاد العالمي. غير أن هذا الحساب لا يتطابق بالضرورة مع مصالح دول الخليج. فالسعودية، بسبب التكاليف الاقتصادية الناجمة عن الإغلاق البحري الذي تفرضه أنصار الله، ودول الخليج الأخرى، بسبب حالة عدم اليقين في مضيق هرمز، قد تتجه بصورة منفردة أو جماعية إلى إبرام تفاهمات مع طهران. كما أن قلق واشنطن من المفاوضات بين عُمان وإيران ينبع من احتمال أن يؤدي اتفاق بشأن الملاحة في هرمز إلى منح طهران امتيازات، وأن تستخدم دول الخليج هذا الاتفاق للضغط على الولايات المتحدة من أجل تقديم تنازلات إضافية. وإلى جانب جبهة هرمز، تستفيد إيران من هذه المهلة الزمنية لمنع تراجع موقعها في العراق ولبنان. وفي العراق، تحوّل يوم ٣٠ سبتمبر/أيلول إلى محطة حاسمة: فمن المقرر أن تسحب الولايات المتحدة قواتها، كما تعهدت الحكومة العراقية بإخضاع سلاح الجماعات الشيعية لسيطرة الدولة بحلول التاريخ نفسه. وقد أكدت الزيارة الأخيرة لقائد فيلق القدس إلى العراق، ولقاءاته مع رئيس الوزراء والسياسيين وقادة الجماعات المسلحة، معارضة طهران لنزع سلاح هذه الجماعات. وتواجه الحكومة العراقية ضغوطًا متزامنة من واشنطن وطهران. فإيرادات العراق النفطية تُحفظ، بموجب الآليات التي أُنشئت بعد عام ٢٠٠٣، في بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، وقد استخدمت الولايات المتحدة هذه الورقة؛ إذ أوقفت في أبريل/نيسان تحويل ٥٠٠ مليون دولار إلى العراق، ولم تُفرج عنها إلا في يوليو/تموز، بعد تعهد بغداد بفرض رقابة أشد على تحويل الأموال إلى إيران والجماعات المتحالفة معها. وفي المقابل، يعتمد العراق على الغاز الإيراني لتأمين الكهرباء، ويدين لطهران بمليارات الدولارات مقابل واردات سابقة من الغاز والكهرباء، فيما بلغ حجم التجارة بين البلدين في عام ٢٠٢٥ نحو ١٢ مليار دولار. وإضافة إلى ذلك، يضم الائتلاف السياسي الحاكم في معظمه تيارات قريبة من إيران وقيادات سياسية لبعض الجماعات الشيعية الرافضة لنزع السلاح. ولتخفيف حدة هذه الضغوط، طُرح مقترح بفصل موعد الانسحاب الأمريكي عن موعد نزع سلاح الجماعات؛ وتقوم الحجة على أن خروج القوات الأمريكية يحقق أهم مطالب هذه الجماعات، وقد يمنح الحكومة ورقة تفاوضية لجمع السلاح. في المقابل، تخشى الحكومة من أن يؤدي انسحاب الولايات المتحدة إلى تراجع دوافع الجماعات للتخلي عن سلاحها، وأن تستمر المفاوضات من دون نتيجة. كما تُقيَّم الهجمات الواسعة على إقليم كردستان باعتبارها جزءًا من المعادلة نفسها. فخلال الحرب، أصاب الإقليم نحو ألف صاروخ وطائرة مسيّرة، غير أن الهجوم الأخير كان الأول الذي يستهدف بصورة مباشرة قيادة الإقليم ومسرور بارزاني. وتتسم علاقة إيران بإقليم كردستان بطابع مزدوج: فقد كانت طهران من أوائل الفاعلين الإقليميين الذين افتتحوا قنصلية في الإقليم بعد سقوط صدام حسين، كما وصل حجم التجارة بين الجانبين إلى مليارات الدولارات، إلا أن إيران تتهم قيادة الإقليم بإيواء جماعات كردية إيرانية مسلحة. كذلك تبدي طهران حساسية إزاء العلاقات الوثيقة بين القيادات الكردية وواشنطن، واحتمال استخدام جماعات كردية إيرانية ضد الجمهورية الإسلامية. وانطلاقًا من ذلك، لا يُنظر إلى الضغط العسكري على الإقليم باعتباره رسالة موجهة إلى الأكراد والولايات المتحدة فحسب، بل أيضًا بوصفه تحذيرًا لبغداد مفاده أن الإصرار على نزع سلاح الجماعات الشيعية قد يؤدي إلى فتح جبهة جديدة، وتعميق الانقسام بين الحكومة الاتحادية والإقليم، وزيادة حالة عدم الاستقرار في العراق. وفي هذا الإطار، لا يمثل الوقت بالنسبة إلى طهران مجرد عامل لتحمل الضغوط، بل أداة لفتح جبهات جديدة، وتعقيد حسابات الولايات المتحدة، والحفاظ على أوراق النفوذ في العراق ولبنان، وصوغ توازن إقليمي يعزز القدرة التفاوضية لإيران في المفاوضات المقبلة.

https://www.jpost.com/middle-east/article٩٠٥٣٧٢-

MECOUNCIL

مع اتساع نطاق حرب إيران، يفاقم بطء استجابة بغداد مخاطر الانجرار غير المقصود إلى الصراع

قد يؤدي تصاعد المواجهة العسكرية بين واشنطن وطهران إلى تحولها إلى صراع إقليمي طويل الأمد، غير أن العراق، رغم تعرضه المباشر لتداعياته، لا يزال يفتقر إلى الاستعداد السياسي والاقتصادي والأمني الكافي. وتتمثل أبرز عوامل هذه الهشاشة في الضعف البنيوي للدولة، وتعدد مراكز صنع القرار، واستمرار نشاط الجماعات المسلحة خارج الأطر الأمنية الرسمية. ولم تكتفِ بعض هذه الجماعات برفض مطالب تسليم السلاح، بل تسعى، مع اقتراب موعد سبتمبر/أيلول ٢٠٢٦ المحدد للانسحاب الكامل للقوات الأجنبية، إلى إدارة الظروف الراهنة بما يخدم مصالحها. وفي المقابل، تفتقر بغداد إلى خطة واضحة للتعامل مع ثلاثة سيناريوهات محتملة: تصاعد الحرب الإقليمية، ورفض الجماعات نزع سلاحها، أو اتخاذ الولايات المتحدة قرارًا بمواصلة وجودها من أجل حماية الشركات وتنفيذ الاتفاقات التي أُبرمت خلال الزيارة الأخيرة لرئيس الوزراء العراقي إلى واشنطن. كما تراجعت القدرة الداخلية للحكومة عقب العملية الواسعة لمكافحة الفساد المعروفة باسم «هجوم الفجر». وقد أسفرت هذه الحملة عن اعتقال عشرات الأشخاص، من بينهم نواب حاليون وسابقون في البرلمان، وأحدثت انقسامًا عميقًا داخل الائتلاف الحاكم؛ إذ ترى بعض القوى أنها المستهدف الرئيسي، فيما تخشى قوى أخرى من امتداد التحقيقات إلى صفوفها. وقد تفضي هذه التطورات إلى أزمة ثقة، واضطراب مؤسسي، وتراجع قدرة الحكومة على ضبط القرارات الحساسة. وبالتزامن مع ذلك، يواجه العراق أزمة اقتصادية خطيرة. فإغلاق مضيق هرمز والانخفاض الحاد في صادرات النفط، بالنسبة إلى بلد تعتمد نحو ٩٠ في المئة من موازنته الحكومية على النفط، يزيدان مخاطر تعثر دفع رواتب الموظفين والمتقاعدين ومخصصات الحماية الاجتماعية، وقد يؤديان إلى تصاعد سريع في حالة الاستياء الشعبي. وعلى الصعيد الخارجي، تتعرض علاقات بغداد مع دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة لضغوط متزايدة. فالادعاءات المتكررة بشأن انطلاق هجمات من الأراضي العراقية، بما في ذلك هجمات استهدفت منطقة العبدلي في الكويت وأهدافًا في السعودية والأردن، تضع بغداد أمام احتمال الدخول في توتر مباشر مع جيرانها. كما أن الاكتفاء بتشكيل لجان تحقيق، من دون الإعلان عن نتائج ملموسة، يعزز الانطباع بأن الحكومة لا تمتلك سيطرة كاملة على قرار الحرب والسلام ولا على أنشطة الفاعلين المسلحين. ويزيد تصاعد الانتشار العسكري الأمريكي في المنطقة، وتعدد الهجمات في محيط الأهواز، ورفع مستوى الجاهزية العسكرية الإسرائيلية من احتمالات اتساع نطاق الأزمة. وفي إسرائيل، قد يشكل حل الكنيست وبدء فترة انتخابية مدتها ٩٠ يومًا، في ظل الضغوط الداخلية التي يواجهها بنيامين نتنياهو، حافزًا لاتخاذ خطوات عسكرية تزيد من حدة التصعيد. كما أن عودة إسرائيل إلى الحرب قد تدفع إيران إلى تعبئة الجماعات المتحالفة معها في المنطقة، ولا سيما في العراق. وخلال الأيام الأربعين الأولى من الحرب، لم تتمكن بغداد كذلك من منع دخول بعض الجماعات المسلحة في دوامة التصعيد، وهو ما جعل تعهدات رئيس الوزراء العراقي لدونالد ترامب بشأن ضبط السلاح واحتواء هذه الجماعات أكثر هشاشة؛ إذ إن إطلاق طائرة مسيّرة واحدة من الأراضي العراقية قد يُفسَّر في واشنطن بوصفه دليلاً على عجز بغداد أو تباطؤها. وفي ظل هذه الظروف، تتزايد احتمالات تنفيذ الولايات المتحدة أو إسرائيل هجمات مباشرة على مقار الجماعات المسلحة ومستودعات أسلحتها وقياداتها داخل المدن العراقية، بالتوازي مع تصعيد الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية، بل وفرض عقوبات على الأفراد والمؤسسات المرتبطة بها. كما لم يتمكن «الإطار التنسيقي» الشيعي حتى الآن من احتواء الجماعات الرافضة لنزع السلاح، فيما أسهم التوتر بينه وبين الحكومة بشأن ملف الفساد في إضعاف القدرة على بناء توافق داخلي. ويقتضي التعامل العاجل مع هذه المخاطر إنشاء مركز أعلى لإدارة الأزمات، وتعزيز حماية المطارات والمنشآت النفطية والبعثات الدبلوماسية، وتشديد الرقابة على الحدود والمواقع المحتملة لإطلاق الصواريخ والطائرات المسيّرة، وإجراء تحقيق شفاف في حادثة العبدلي بالتعاون مع الكويت، وتفعيل قنوات اتصال مباشرة مع واشنطن وطهران وعواصم الخليج، وبناء موقف سياسي داخلي موحد يرفض الاستخدام الأحادي للأراضي العراقية في الحرب. وفي نهاية المطاف، إذا لم تتمكن الحكومة من فرض سيطرة فعالة على أراضي البلاد ومجالها الجوي وقرار الحرب والسلام، فإن العراق سيجد نفسه مضطرًا إلى تحمل جزء من كلفة المواجهة الإقليمية.

https://mecouncil.org/blog_posts/as-iran-war-spreads-baghdads-slow-

ALHURRA

إيران تلجأ إلى تكتيك جديد لإدارة الحرب انطلاقاً من الأراضي العراقية

الحرة

استنادًا إلى مجموعة من التقديرات الاستخبارية الإقليمية، برز نمط جديد من العمليات بالطائرات المسيّرة انطلاقًا من الأراضي العراقية، تؤدي فيه عناصر مرتبطة بإيران، لكنها تعمل خارج الهياكل الرسمية وتسلسل قيادة الجماعات المسلحة العراقية المعروفة، دورًا محوريًا. ويُدّعى أن عددًا من العناصر الإيرانية واللبنانية دخلوا العراق خلال شهري مارس/آذار وأبريل/نيسان، وتولوا منذ ذلك الحين إدارة عمليات إطلاق الطائرات المسيّرة. ويُقال إن الهدف من هذه الآلية هو تنفيذ الهجمات من دون الزج المباشر بالجماعات العراقية المتحالفة مع إيران، وتقليص

مستوى مسؤوليتها العلنية عنها؛ رغم أن مثل هذه العمليات قد تظل تعرض هذه الجماعات لهجمات انتقامية. وتشير التقديرات الأولية إلى أن الجزء الأكبر من الطائرات المسيّرة أُطلق من المناطق الحدودية الشرقية للعراق. كما تُنسب الهجمات التي استهدفت السعودية والكويت وإقليم كردستان العراق إلى شبكات تعمل تحت إشراف عناصر أجنبية. ومع ذلك، لا تزال هذه المعلومات تُوصَف بأنها «أولية» ولم يتم التحقق منها بصورة مستقلة. وفي إحدى أحدث الحوادث، استُهدف مكتب رئيس وزراء إقليم كردستان بطائرتين مسيّرتين، فيما أعلنت مؤسسة مكافحة الإرهاب في الإقليم أن الطائرتين أقلعتا من الأراضي الإيرانية. وخلال الأيام الخمسين الأولى التي أعقبت اندلاع الحرب الأمريكية والإسرائيلية ضد إيران في ٢٨ فبراير/شباط، ادعت حكومة الإقليم تسجيل أكثر من ٨٠٠ هجوم بالطائرات المسيّرة. وقد نفت عدة جماعات عراقية مقربة من إيران مسؤوليتها عن الهجمات الأخيرة. ووفقًا لتصريحات مصدر في الحشد الشعبي، أكد قادة حركة النجباء وكتائب حزب الله أنهم لم ينفذوا الهجمات التي استهدفت السعودية وإقليم كردستان، وعزوا مصدرها إلى إيران. وفي المقابل، نُسبت سلسلة من الهجمات على دول الجوار إلى الأراضي العراقية؛ ففي ٢٤ أبريل/نيسان أعلنت الكويت تعرض موقعين حدوديين شماليين لهجوم بطائرتين مسيّرتين انتحاريتين، وفي ١٧ مايو/أيار اعترضت السعودية ثلاث طائرات مسيّرة دخلت أجواءها من المجال الجوي العراقي، وفي اليوم نفسه تعاملت الإمارات أيضًا مع ثلاث طائرات مسيّرة دخلت من حدودها الغربية، أصابت إحداها مولدًا كهربائيًا خارج النطاق الداخلي لمحطة براكة للطاقة النووية. وفي ٢٧ يوليو/تموز، أعلنت السعودية كذلك أن الطائرات المسيّرة التي استهدفت منشآت نفطية في المنطقة الشرقية والرياض أُطلقت من الأراضي العراقية. وردًا على ذلك، استهدفت القوات الأمريكية والسعودية في ٢٩ يوليو/تموز مواقع للحشد الشعبي في سبع محافظات هي بغداد وواسط ونينوى والبصرة وكركوك وكربلاء وديالى. وأعلن الحشد مقتل ما لا يقل عن ٢٠ شخصًا وإصابة ٣٢ آخرين، فيما زعمت القيادة المركزية الأمريكية أن الأهداف كانت لقوات متحالفة مع إيران تعمل بتوجيه من الحرس الثوري الإيراني، وقد نفذت خلال الأيام السابقة أكثر من ٢٠ هجومًا بالطائرات المسيّرة ضد القوات الأمريكية والبنية التحتية للطاقة في السعودية.وتُنسب بنية هذه العمليات إلى خلايا صغيرة يتراوح عدد أفرادها بين خمسة وعشرة أشخاص، انفصل بعض عناصرها عن جماعات عراقية كبيرة، فيما تلقى آخرون تدريبات مكثفة في إيران. ووفقًا للادعاءات، تعمل هذه الخلايا خارج التسلسل القيادي للجماعات العراقية وتتواصل مباشرة مع الحرس الثوري الإيراني، كما أُشير إلى وجود قادة إيرانيين ولبنانيين ويمنيين ضمن شبكة قيادتها. وفي ٣٠ مارس/آذار، أسفرت غارات جوية أمريكية عن مقتل سبعة خبراء من أنصار الله اليمنية داخل العراق، كما أُفيد بأن أكثر من ٢٠ قائدًا حوثيًا كانوا موجودين في العراق آنذاك. وتتزامن هذه التطورات مع مساعي الحكومة العراقية لحصر السلاح بيد الدولة. وقد حددت بغداد يوم ٣٠ سبتمبر/أيلول موعدًا نهائيًا لإنهاء وجود السلاح خارج نطاق السيطرة الرسمية، وهو التاريخ نفسه المقرر فيه انتهاء مهمة التحالف الدولي في العراق. وفي ٢ يونيو/حزيران، أعلنت عصائب أهل الحق وكتائب الإمام علي بدء إجراءات وضع أسلحتهما تحت سيطرة الدولة، فيما كانت سرايا السلام قد اتخذت خطوة مماثلة في وقت سابق. وفي المقابل، اعتبر زعيم كتائب حزب الله الهجمات الأمريكية والسعودية مبررًا للاحتفاظ بالسلاح. وعليه، يتمثل التحدي الأبرز أمام بغداد في التناقض بين مشروع حصر السلاح بيد الدولة، والضغوط الأمريكية والعربية، واستمرار شبكات عمليات عابرة للحدود لم تتمكن الدولة العراقية حتى الآن من فرض سيطرة كاملة عليها.

https://alhurra.com/en/٣٤٢٦١

KAS

الجماعات المسلحة العراقية وحدود الدبلوماسية الإقليمية للبلاد

التزمت الحكومة العراقية برئاسة علي الزيدي بنزع سلاح جميع التشكيلات المسلحة أو دمجها في الهياكل الرسمية للدولة بحلول ٣٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٦، بحيث لا تبقى أي جماعة مسلحة تمارس نشاطها خارج سيطرة الحكومة. ولا يقتصر هذا الالتزام على جمع السلاح فحسب، بل يُعد محاولة لترسيخ موقع الدولة بوصفها المرجعية الوحيدة المخولة بتحديد السياسة الخارجية للعراق، ولا سيما بعد أن استهدفت جماعات مسلحة عراقية أهدافًا في الأردن

وسوريا والكويت والسعودية، ما استدعى، في المقابل، غارات جوية منسقة أمريكية وسعودية امتدت إلى داخل الأراضي العراقية. ويُعد نشاط الجماعات المسلحة أحد أحدث عناصر أزمة الثقة التاريخية بين العراق والدول العربية. فشكوك الحكومات العربية تجاه بغداد لم تبدأ مع ظهور المقاومة الإسلامية في العراق أو مع اندلاع الحرب بين إيران من جهة والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى، بل تعود جذورها إلى غزو العراق للكويت، ثم إلى مخاوف الأنظمة الملكية في المنطقة من نشوء عراق ديمقراطي ذي أغلبية شيعية. ومن ثم، لا يمكن تفسير علاقات بغداد الراهنة مع محيطها العربي استنادًا إلى قضية الجماعات المسلحة وحدها. وقد كانت عودة العراق إلى منظومة التعاون العربي مسارًا صعبًا وتدريجيًا؛ إذ شكلت إعادة فتح السفارة السعودية خلال رئاسة حيدر العبادي للحكومة، ودخول استثمارات من دول الخليج، واستضافة بطولة كأس الخليج العربي في البصرة، مؤشرات على تراجع مستويات انعدام الثقة وتطبيع العلاقات. وأتاحت هذه التطورات لبغداد الابتعاد نسبيًا عن موقعها كساحة للتنافس بين إيران والدول العربية، والتحول إلى فاعل يمتلك علاقات أكثر توازنًا. غير أن الحرب الأخيرة والهجمات العابرة للحدود التي نفذتها جماعات مسلحة عرّضت جزءًا مهمًا من هذه المكتسبات لخطر التبدد. كما أن الجماعات المسلحة العراقية لا تشكل بنية موحدة؛ فبعضها يبدي استعدادًا لتسليم سلاحه، ووقف نشاطه العسكري، أو الاندماج في القوات الرسمية، في حين تقاوم الجماعات ذات الولاءات السياسية أو الأيديولوجية أو العملياتية العابرة للحدود عملية الاندماج الكامل. ولذلك، فإن تنفيذ سياسة حصر السلاح بيد الدولة يتطلب التمييز بين الجماعات المستعدة للتسوية، والتشكيلات القابلة للاندماج، والكيانات التي لا تتوافق سلاسل قيادتها أو أولوياتها مع قرارات الدولة العراقية. ولا يكفي نزع السلاح وحده لمعالجة مشكلات العراق؛ فحتى إذا سلّمت الجماعات أسلحتها، ستبقى شبكاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية قائمة، وقد تستمر في التأثير في عملية صنع القرار الحكومي. ولا يتحقق النجاح الفعلي إلا عندما تتمكن بغداد، إلى جانب السيطرة على المعدات العسكرية، من فرض سيطرتها أيضًا على القيادة العملياتية، ومصادر التمويل، والعلاقات الخارجية، وقرار الحرب والسلام. أما الاندماج الشكلي للجماعات من دون تفكيك الهياكل الموازية، فلن يؤدي سوى إلى تغيير الصيغة القانونية لنفوذها. وعلى الصعيد الاقتصادي، تظل الطاقة أهم مجالات التعاون العملي بين العراق وجيرانه العرب. ويمكن لتسريع تنفيذ خط أنابيب البصرة–العقبة أن يوفر مسارًا مستقلاً لنقل النفط العراقي إلى ميناء العقبة على البحر الأحمر، وأن يقلل اعتماد البلاد على مضيق هرمز. كما أن توسيع مسارات التصدير خارج هرمز لا يعزز أمن الإيرادات النفطية فحسب، بل يمكن أن يدعم التعاون الاستراتيجي بين بغداد وعمّان ويعمق ارتباط العراق بالاقتصادات العربية. كذلك أدى خروج دولة الإمارات العربية المتحدة من منظمة أوبك إلى زيادة الوزن النسبي للعراق داخل المنظمة. ومن شأن هذا التحول أن يعزز القدرة التفاوضية لبغداد في سياسات الإنتاج، وتحديد الحصص، وتنظيم سوق النفط، شريطة أن يتمكن العراق من الحد من حالة عدم الاستقرار الداخلي، ومنع هجمات الجماعات المسلحة، والحيلولة دون تعطيل مسارات التصدير. وتكمن أهمية مهلة ٣٠ سبتمبر/أيلول، أكثر من كونها موعدًا لتسليم جميع الأسلحة بصورة كاملة وفورية، في المسار الذي ستختاره الحكومة بعد هذا التاريخ. فالتنفيذ المتسرع والقسري قد يؤدي إلى صراع داخلي، بينما سيؤدي التراجع الكامل إلى إضعاف مصداقية الدولة والدبلوماسية الإقليمية للعراق. ومن ثم، ينبغي أن تستند الاستراتيجية الفاعلة إلى الاندماج التدريجي، والسيطرة الفعلية على القيادة والموارد، وتوفير الضمانات السياسية، وتطوير التعاون الاقتصادي مع دول الجوار، وترسيخ مبدأ احتكار الدولة لقرار السياسة الخارجية.

https://www.kas.de/en/web/jordanien/single-title/-/content/iraq-s-armed-

THE SOUFAN CENTER

لا يزال مضيق هرمز بؤرة التوتر الرئيسية، فيما يبقى الاتفاق بين الولايات المتحدة وإيران بعيد المنال

مع انتهاء الصلاحية الرسمية لمذكرة التفاهم المبرمة في يونيو/حزيران بين الولايات المتحدة وإيران، بات تقييم الطرفين لحجم حركة ناقلات النفط عبر مضيق هرمز عاملاً حاسمًا في تحديد المرحلة التالية من الحرب التي استمرت قرابة ستة أشهر. وتتمحور الاستراتيجية الإيرانية حول استهداف حركة الملاحة، وإحداث نقص عالمي في إمدادات الطاقة، ودفع واشنطن إلى قبول مطالب طهران. وفي المقابل، تسعى الولايات المتحدة إلى استعادة تدفقات الطاقة من خلال مرافقة السفن، وإضعاف قدرة إيران على تنفيذ الهجمات، وزيادة الضغوط الاقتصادية عليها. ويعلن الطرفان سيطرتهما على المضيق، غير أن ادعاء الولايات المتحدة فرض سيطرة كاملة لا يتطابق مع الواقع الميداني. فقد أسهمت العمليات البحرية الأمريكية في زيادة حجم مرور النفط والغاز، إلا أن خلافًا كبيرًا لا يزال قائمًا بشأن مدى نجاحها. ووفقًا لوزير الطاقة الأمريكي، يبلغ الحجم الحالي لصادرات الخليج ما بين ١٤ و١٥ مليون برميل يوميًا، مقارنة بنحو ٢٠ مليون برميل يوميًا قبل الحرب، ما يعني وجود عجز في الإمدادات يتراوح بين ٥ و٦ ملايين برميل. ويشمل هذا الرقم أيضًا الصادرات التي جرى تحويلها عبر خطوط الأنابيب السعودية والإماراتية، وبدرجة أقل العراقية. وفي المقابل، يقدّر معهد Kpler حجم التدفقات العابرة لهرمز بأقل من نصف التقديرات الأمريكية. وترد واشنطن بأن معظم السفن تعمد إلى إطفاء أنظمة التعرف الآلي الخاصة بها، ولذلك لا تظهر في الإحصاءات التجارية. ورغم هذا التباين في الأرقام، تؤكد مصادر في قطاع الصناعة أيضًا حدوث ارتفاع تدريجي في تدفقات الطاقة، وهو تطور أدى إلى تقليص ورقة الضغط الإيرانية إلى حد ما. وفي الوقت نفسه، توصلت إيران وعُمان إلى تفاهم بشأن إنشاء ممرات آمنة للملاحة وترتيبات فنية وأمنية؛ وبموجب هذا التفاهم، تضمن عُمان المرور الآمن للسفن المغادرة للخليج الفارسي، فيما تتولى إيران إدارة حركة السفن الداخلة إليه. وتؤكد طهران أن هذا الاتفاق لا يعني إعادة فتح المضيق بصورة فورية، وأن الأوضاع لن تعود مطلقًا إلى ما كانت عليه قبل الحرب ما دامت التهديدات العسكرية والحصار البحري الأمريكي مستمرين. وقد يشير قبول إيران بهذه الآلية إلى تراجع تدريجي في قدرتها التفاوضية. وفي المقابل، ترى إدارة ترامب أن الضغوط بدأت تحقق نتائج، ولذلك تتجنب في الوقت الراهن مزيدًا من التصعيد العسكري، وتركز على العقوبات ومحاصرة الموانئ الإيرانية، بهدف تكثيف الضغوط الاقتصادية ودفع طهران إلى وقف الهجمات البحرية من دون الانزلاق إلى مواجهة أكثر كلفة.وعلى المدى الطويل، باتت دول الخليج تنطلق من فرضية أن مضيق هرمز لن يعود إلى وضعه السابق، ولذلك خصصت مليارات الدولارات لتطوير خطوط أنابيب بديلة، وإنشاء محطات تصدير جديدة، وزيادة مخزونات النفط في آسيا. وتحتاج هذه المشاريع إلى سنوات لاستكمالها، لكنها لن تتوقف حتى في حال انتهاء الحرب فورًا. ويبلغ طول خط الأنابيب السعودي شرق–غرب نحو ١٢٠٠ كيلومتر، وينقل قرابة ٧ ملايين برميل من النفط يوميًا إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر، فيما ستضيف عمليات تطويره، التي تبلغ كلفتها عدة مليارات من الدولارات، ما بين مليون ومليوني برميل يوميًا إلى طاقته، بما يخفض اعتماد السعودية على مضيق هرمز إلى أدنى حد. أما الإمارات العربية المتحدة فتعتزم استكمال خط أنابيب ثانٍ في عام ٢٠٢٧ يربط الحقول البرية في أبوظبي بالفجيرة، ما سيرفع قدرة التصدير المتجاوزة لهرمز إلى ٣٫٦ ملايين برميل يوميًا، ويتيح تصدير معظم النفط الخام الإماراتي من دون المرور عبر المضيق. كما تعمل الإمارات على تطوير منشآت لمعالجة الغاز الطبيعي المسال في الفجيرة، رغم أن هذه البنى التحتية تظل ضمن مدى الصواريخ والطائرات المسيّرة الإيرانية. أما الكويت فلا تمتلك أي مسار بديل لتصدير النفط، ولذلك تجري محادثات مع السعودية والإمارات وعُمان بشأن ربط حقولها النفطية بمحطات على البحر الأحمر أو في عُمان. وفي الوقت الراهن، تعتمد الكويت على مخزونات نفطية موجودة خارج المنطقة، كما تعتزم، إلى جانب دول خليجية أخرى، زيادة قدرات التخزين في كوريا الجنوبية واليابان والهند. والعراق بدوره يتابع ثلاثة مسارات بديلة؛ الأول يتمثل في اتفاق مع تركيا يستهدف تصدير ٧٥٠ ألف برميل يوميًا، ويتطلب إصلاح الخط القائم وتوسيعه وصولاً إلى طاقة نهائية تبلغ ١٫٥ مليون برميل يوميًا. أما المسار الثاني، فقد اتفقت بغداد ودمشق على إحياء خط كركوك–بانياس بطاقة أولية معلنة تبلغ مليوني برميل يوميًا. والمسار الثالث هو خط مقترح إلى ميناء العقبة الأردني بطاقة محتملة تصل إلى مليون برميل يوميًا. ومع ذلك، فإن تنفيذ مشروع سوريا يتطلب إنشاء بنية تحتية جديدة، واستثمارات لا تقل عن ١٥ مليار دولار، ونحو أربع سنوات من العمل. وحتى إذا لم تُنفذ جميع هذه المشاريع، فإن توسيع مسارات التصدير البديلة قد يؤدي خلال ثلاثة إلى خمسة أعوام إلى إضعاف أهم أوراق النفوذ الاستراتيجي التي تمتلكها إيران، وإن كانت خطوط الأنابيب والخزانات ومحطات التصدير الواقعة خارج مضيق هرمز ستظل بدورها عرضة للهجمات الصاروخية وهجمات الطائرات المسيّرة.

https://thesoufancenter.org/intelbrief-٢٠٢٦-august١٧-/

The JERUSALEM POST

الهجمات الأخيرة على إقليم كردستان تكشف صعوبة مهمة بغداد في كبح الجماعات المسلحة المدعومة من إيران

THE JERUSALEM POST

تم اعتراض ثلاث طائرات مسيّرة محملة بمواد متفجرة وإسقاطها فوق أربيل في الساعات الأولى من صباح الجمعة. ونُفذت عملية الاعتراض بين الساعة ٢:١٧ و٢:٢٥ فجرًا بالتوقيت المحلي بواسطة قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، من دون تسجيل أي خسائر بشرية. ويشير استمرار هذه الهجمات إلى أن مساعي بغداد لحصر السلاح بيد الدولة واحتواء الجماعات المسلحة لم تتمكن حتى الآن من ضمان أمن إقليم كردستان. ومنذ فبراير/شباط ٢٠٢٦، تعرض الإقليم لموجة واسعة من الهجمات الصاروخية وهجمات الطائرات المسيّرة، فيما تتباين الأرقام المعلنة بين أكثر من ٩٥٠ ونحو ١٠٠٠ هجوم. وتُنسب هذه العمليات إلى إيران وجماعات عراقية مسلحة متحالفة مع طهران. وحتى أوائل أغسطس/آب، قُتل ما لا يقل عن ٣٢ شخصًا وأُصيب نحو ١٥٠ إلى ١٥٤ آخرين جراء هذه الهجمات. وقد جعل هذا الحجم من العمليات إقليم كردستان إحدى أبرز ساحات امتداد تداعيات المواجهة الإقليمية المستمرة منذ ستة أسابيع. وقبل أسبوع من الهجوم الأخير، استهدفت إيران منطقة في وادي آلانا بالصواريخ والطائرات المسيّرة، وأُعلن أن أهداف هذه الهجمات

كانت الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني ومنظمة كومله، وهما من التيارات الكردية الإيرانية المعارضة الموجودة في الإقليم. ويشير تكرار مثل هذه العمليات إلى أن طهران لا تزال تنظر إلى جزء من الأراضي العراقية باعتباره امتدادًا مباشرًا لبيئتها الأمنية، ولا تولي القيود السيادية المفروضة على بغداد ما يكفي من الاعتبار عند استهداف معارضيها خارج الحدود. وعقب هجوم الجمعة، نفت كتائب سيد الشهداء مسؤوليتها عن العملية. وأعلنت الجماعة، المدرجة على قائمة العقوبات الأمريكية، وجود تفاهم نسبي بين الجماعات المسلحة على وقف العمليات. وأكد كاظم الفرطوسي، المتحدث باسمها، أن الهجوم لم تنفذه قوات الجماعة، وأنه وفقًا للتفاهم القائم، ينبغي وقف العمليات العسكرية وتأجيل الرد على الهجمات السعودية. ويشير هذا الموقف إلى أن وقف إطلاق النار بين الجماعات ليس شاملاً، كما أن مدى إلزامه لجميع الشبكات المسلحة لم يتضح بعد. وتُعد كتائب سيد الشهداء، إلى جانب كتائب حزب الله، من أبرز الجماعات المتحالفة مع إيران في العراق. وتنبع التعقيدات القانونية والأمنية من أن هذه التشكيلات تعمل في الوقت نفسه بوصفها جماعات مسلحة مستقلة ووحدات ضمن هيكل الحشد الشعبي، ما يجعل الحدود بين القوة الرسمية التابعة للدولة والتنظيم المسلح الذي يحتفظ بسلسلة قيادة مستقلة غير واضحة. وتدعم أربيل خطة بغداد لنقل جميع الأسلحة إلى سيطرة الدولة، وتسعى إلى إيجاد مقاربة عملية لا تؤدي إلى مواجهة مباشرة مع الجماعات المسلحة. وقد أكد نيجيرفان بارزاني أن الإقليم يمتلك معلومات دقيقة بشأن مصدر الهجمات. كما تؤيد الولايات المتحدة والسعودية وبعض الأطراف الأخرى نزع سلاح الجماعات أو نقل مستودعاتها ومنظوماتها التسليحية إلى السيطرة الكاملة للحكومة الاتحادية. غير أن النشاط المستمر للحشد الشعبي يزيد من تعقيد تنفيذ هذه السياسة. فالإعلان عن نشر اللواء ٥٢ من الحشد الشعبي في منطقة آمرلي شرقي محافظة صلاح الدين يشير إلى أن هذه المؤسسة، بالتوازي مع مساعي الحكومة لاحتواء الجماعات، تواصل تحريك تشكيلاتها وتوسيع انتشارها التنظيمي في مناطق مختلفة من العراق. وقد وصف الحشد الشعبي هذا الانتشار بأنه جزء من إعادة تنظيم القطاعات الأمنية وإعادة توزيع المسؤوليات بهدف تعزيز التنسيق الميداني. ويشدد المسؤولون العراقيون على الوضع القانوني والدستوري للحشد الشعبي، إلا أن القضية الأساسية تكمن في كيفية إخضاع الجماعات التي تعمل ضمن ألوية رسمية تابعة لهذه المؤسسة، وفي الوقت نفسه تحتفظ بدرجة من الاستقلال العملياتي أو بعلاقات خارجية، لسيطرة الدولة. فالدمج الشكلي من دون توحيد القيادة، ومصادر التمويل، ومستودعات الأسلحة، وآليات اتخاذ القرار العملياتي، لا يمكن أن يؤدي إلى احتكار فعلي للقوة. وعليه، لا تقتصر مشكلة بغداد على تحديد الجهة المسؤولة عن الهجمات، بل تعود إلى التناقض البنيوي بين الوضع القانوني للحشد الشعبي واستقلال بعض الوحدات المنضوية داخله. وما لم تتمكن الدولة من فرض سيطرة فعلية على قيادة جميع الألوية وتسليحها وقراراتها العملياتية، ستظل التفاهمات الجزئية الخاصة بوقف الهجمات هشة، وسيبقى إقليم كردستان معرضًا للهجمات بالطائرات المسيّرة والصواريخ.

https://www.jpost.com/middle-east/article٩٠٥٦٨٥-

ZMAN

الخطة «ب» لطهران

بالتزامن مع تصاعد التوتر بين واشنطن وطهران، تسعى إيران إلى إعادة بناء شبكة القوى المتحالفة معها في المنطقة والحفاظ عليها، وهي شبكة تراجع مستوى نشاطها خلال المواجهات الأخيرة مع إسرائيل والولايات المتحدة. وقد تحول العراق اليوم إلى ساحة لتنافس متزامن بين إيران والولايات المتحدة، وكذلك محور الدول العربية القريبة من السعودية. وفي أواخر يوليو/تموز، استهدفت القوات الجوية الأمريكية والسعودية عدة مواقع تابعة لجماعات

شيعية مسلحة في شرق العراق. وجاءت هذه الضربات ردًا على إطلاق صواريخ وطائرات مسيّرة باتجاه أهداف عسكرية أمريكية ومنشآت نفطية سعودية في الخليج الفارسي. وحذرت الرياض لاحقًا من وجود مؤشرات على التحضير لهجوم انتقامي منسق بين الجماعات العراقية وأنصار الله في اليمن، وربما بمشاركة إيرانية مباشرة. وبعد بضعة أيام، وقعت السعودية في ٧ أغسطس/آب اتفاقًا دفاعيًا ثلاثيًا مع تركيا وباكستان. غير أن الهجوم الانتقامي المتوقع لم يُنفذ في نهاية المطاف؛ إذ أعلنت «المقاومة الإسلامية في العراق» في ٧ أغسطس/آب وقف العملية التي كانت تخطط لتنفيذها. وجاء هذا القرار بعد لقاء رئيس الوزراء العراقي بزعيم إحدى الجماعات المسلحة الكبرى وإقناعه بالامتناع عن تنفيذ الهجوم. وتأتي هذه التطورات في وقت تضغط فيه الولايات المتحدة على بغداد لنزع سلاح الجماعات الشيعية المسلحة. ويتعين على حكومة علي الزيدي الموازنة بين المطالب الخارجية والتوازنات الداخلية، إذ إن معظم هذه الجماعات، إلى جانب قدراتها العسكرية، تمتلك تمثيلاً في البرلمان العراقي ونفوذًا سياسيًا كبيرًا. وقد حددت الحكومة العراقية يوم ٣٠ سبتمبر/أيلول موعدًا نهائيًا لتسليم السلاح، وهو التاريخ نفسه الذي يُعد موعدًا للانسحاب النهائي للقوات الأمريكية من العراق. وفي هذا السياق، توجه إسماعيل قاآني، قائد قوة القدس، على نحو عاجل إلى بغداد، حيث التقى قادة الجماعات المسلحة. وتشير التقارير إلى أنه طلب من الأطراف تجنب الدخول في مواجهة عسكرية مع القوات الحكومية، لكنه أبلغهم في الوقت نفسه معارضة طهران لحل هذه الجماعات. وتستند الرؤية الإيرانية إلى أن نزع السلاح يمثل خضوعًا للإملاءات الأمريكية، وسيؤدي إلى إضعاف التوازن الأمني في المنطقة. وتظهر زيارة قاآني أن طهران تعد الحفاظ على القدرات المسلحة لحلفائها العراقيين مصلحة استراتيجية من الدرجة الأولى. وإلى جانب الضغط السياسي، طرحت إيران أيضًا حافزًا اقتصاديًا؛ إذ نوقشت خلال المفاوضات إمكانية السماح لناقلات النفط العراقية بالمرور بحرية عبر مضيق هرمز، بما يعني أن طهران قد تسهل نقل النفط العراقي مقابل الحفاظ على مصالحها وشبكة نفوذها داخل العراق. ويُظهر هذا الطرح أن هرمز لا يُنظر إليه بوصفه أداة للضغط على الاقتصاد العالمي فحسب، بل باعتباره أيضًا ورقة للتأثير في سياسات الدول المجاورة.وفي الوقت نفسه، طُرحت ادعاءات تفيد بأن الحرس الثوري الإيراني بدأ إنشاء خلايا مسلحة صغيرة ترتبط مباشرة بقوة القدس. ولا يزيد عدد أعضاء كل خلية على عشرة أفراد، وتعمل بصورة منفصلة وسرية، فيما يُستقطب عناصرها من بين أعضاء الجماعات الشيعية. ويؤدي الارتباط المباشر لهذه الوحدات بطهران إلى تجاوز الوسطاء العراقيين. ويُنظر إلى تشكيل هذه الخلايا باعتباره خطة بديلة لإيران في حال نجاح بغداد في حل الجماعات الأكبر أو احتوائها. وقد أعلنت الحكومة العراقية أن قوات الأمن كشفت عدة خلايا من هذا النوع، وأن أعضاءها تلقوا تدريبات على استخدام الطائرات المسيّرة الانفجارية وأنواع مختلفة من الطائرات من دون طيار. ويُحتمل أن تكون بعض هذه الوحدات قد دخلت بالفعل مرحلة العمليات. ففي مطلع أغسطس/آب، هاجمت طائرة مسيّرة انتحارية معسكر التاجي التابع للجيش العراقي في بغداد، ودمرت مخزنًا كبيرًا لقذائف الدبابات. ووفقًا لتقدير مسؤول عراقي، دُمرت في هذا الهجوم تقريبًا جميع ذخائر اللواء المدرع التاسع في الجيش. وتشير مجمل هذه الإجراءات إلى أن إيران تتبع استراتيجية مزدوجة للحفاظ على نفوذها: منع نزع السلاح سياسيًا وتقديم حوافز اقتصادية من جهة، وإنشاء شبكات صغيرة وسرية ومرتبطة بها بصورة مباشرة من جهة أخرى. وتتمثل الرسالة الاستراتيجية في أن طهران لن تتخلى بسهولة عن القدرات المسلحة التي تعتبرها أحد أصولها الإقليمية، وهو نمط قد يتكرر أيضًا في التعامل مع البنى المتحالفة مع إيران في لبنان.

https://www.zman.co.il/٧١٣٢٥./

AXIOS

كشف حصري: ما وراء قناة ترامب السرية مع الحرس الثوري الإيراني؟

في منتصف مايو/أيار، واجه المفاوضون الأمريكيون الذين كانوا يسعون إلى إنهاء الحرب مع إيران معضلة أساسية: لم تكن واشنطن واثقة من أن محمد باقر قاليباف، رئيس مجلس الشورى الإسلامي، وعباس عراقجي، وزير الخارجية الإيراني، يمتلكان بالفعل صلاحية التوصل إلى اتفاق نيابة عن الحرس الثوري الإيراني. ولهذا السبب، قررت إدارة ترامب تجاوز مسار المفاوضات الرسمية

ومحاولة التواصل مباشرة مع قيادة الحرس الثوري عبر نيجيرفان بارزاني، رئيس إقليم كردستان العراق. وقد عكس هذا القرار مدى تعقيد بنية صنع القرار في إيران بعد الحرب. فمقتل علي خامنئي وعدد من كبار المسؤولين السياسيين، إلى جانب استمرار المواجهات لمدة ٤٠ يومًا، عززا نفوذ الحرس الثوري في السياسة الخارجية والأمن القومي. كما أسهم الغموض المحيط بالحالة الصحية لمجتبى خامنئي، القائد الجديد، وغيابه عن الظهور العلني خلال الأسابيع الأولى من الحرب، في تعزيز موقع قادة الحرس. وبعد وقف إطلاق النار في ٨ أبريل/نيسان واجتماع إسلام آباد، بدأت الولايات المتحدة وإيران مفاوضات لإنهاء الحرب. وفي أوائل مايو/أيار، كان البيت الأبيض يعتقد أن التوصل إلى اتفاق بات قريبًا، إلا أن طهران أخرت ردها لأكثر من عشرة أيام. ودفع هذا التأخير المفاوضين الأمريكيين إلى الاعتقاد بأن قاليباف وعراقجي لا يمتلكان صلاحيات كافية، وأن قراراتهما قد تُنقض أو تُعرقل من جانب الحرس الثوري. وفي نحو ١٠ مايو/أيار، تواصلت تولسي غابارد، مديرة الاستخبارات الوطنية الأمريكية آنذاك، مع نيجيرفان بارزاني وطلبت منه تهيئة قناة اتصال مباشرة مع اللواء أحمد وحيدي، قائد الحرس الثوري. وجاء هذا الاتصال بموافقة دونالد ترامب وجي دي فانس. وكان البيت الأبيض يريد معرفة ما إذا كان وحيدي وقيادة الحرس يدعمان المفاوضات الرسمية، أم أن لديهما مطالب مختلفة، لأن الوسطاء الموجودين لم يكونوا قادرين على التواصل معه مباشرة. وجاء اختيار بارزاني استنادًا إلى علاقاته الفريدة مع الطرفين؛ فقد عاش في إيران خلال الحرب العراقية الإيرانية، ودرس في جامعة طهران، ويتقن اللغة الفارسية، ولديه علاقات شخصية مع عدد من كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين الإيرانيين. وفي الوقت نفسه، يحتفظ بعلاقات واسعة مع مسؤولين أمريكيين، ويُعرف في واشنطن وطهران بوصفه سياسيًا براغماتيًا. وقبل بارزاني الطلب الأمريكي، وأبلغ قنوات اتصاله داخل الحرس الثوري بأنه يحمل رسالة من إدارة ترامب، لكنه شدد على أنه لن يجري حوارًا مباشرًا إلا مع أحمد وحيدي. وفي ١٤ مايو/أيار، حضر أحد مسؤولي الحرس إلى مكتب بارزاني في أربيل ومعه هاتف مشفر لإجراء اتصال آمن. وسأل بارزاني وحيدي عما إذا كانت مواقفه ومواقف قيادة الحرس منسجمة مع المفاوضات التي يجريها قاليباف وعراقجي. فأجاب وحيدي بأنه يدعم المفاوضين بصورة كاملة، وأن هذا هو الموقف الرسمي للحرس أيضًا، وأن طهران تفضل حل الأزمة عبر التفاوض. ونقل بارزاني نتيجة المحادثة فورًا إلى غابارد، التي أبلغت بدورها البيت الأبيض. وبعد تلقي هذا الرد، طرحت الولايات المتحدة مقترحًا آخر يقضي بأن يستضيف بارزاني مفاوضات سرية في أربيل بين مسؤولين أمريكيين وإيرانيين رفيعي المستوى. ونقل بارزاني المقترح إلى طهران. ولم يرفض الجانب الإيراني الفكرة بصورة قاطعة، لكنه أبدى مخاوف بشأن أمن المفاوضين. وكان المسؤولون الإيرانيون يعتقدون أن جهاز الاستخبارات الإسرائيلي يمتلك عددًا كبيرًا من العناصر في إقليم كردستان، وأنه قد يستهدف الممثلين الإيرانيين بالاغتيال في أربيل أو أثناء انتقالهم منها وإليها. ونتيجة لذلك، لم يُعقد الاجتماع المقترح مطلقًا. وعلى الرغم من توصل الولايات المتحدة وإيران في البداية إلى مذكرة تفاهم، فإن الاتفاق انهار بسرعة. ولا يزال الوسطاء الباكستانيون والقطريون ينقلون الرسائل بين البلدين، إلا أن ذلك لم يحقق تقدمًا ذا مغزى. وتشير بعض التقديرات إلى أن باكستان، في محاولة لكسر الجمود، تقدم صورة أكثر تفاؤلاً من الواقع الفعلي للمفاوضات. وقد أرسل بارزاني مؤخرًا رسائل إلى البيت الأبيض أبدى فيها استعداده للمساعدة في إحياء المفاوضات. ومع ذلك، فإن العقبة الأساسية لا تتمثل في غياب وسيط يحظى بثقة الطرفين، بل في الخلاف الجوهري بشأن سياسة إيران في مضيق هرمز، وهي قضية يُقدَّر أن احتمالات تغيرها بصورة سريعة تظل محدودة.

https://www.axios.com/١٦/٠٨/٢٠٢٦/iran-backchannel-trump-

Foreign Affairs

خط أنابيب النفط الخام الجديد بين سوريا والعراق لا يزال يحتاج إلى سنوات قبل دخوله حيز التشغيل

FOREIGN AFFAIRS

تحتاج خطة العراق لتصدير النفط عبر سوريا وتقليص مستوى تعرضه للاضطرابات في مضيق هرمز إلى إنشاء بنية تحتية جديدة بالكامل، واستثمارات لا تقل عن ١٥ مليار دولار، ونحو أربعة أعوام من العمل. ويضع هذا التقدير موضع الشك التفاؤل الأولي لدى المسؤولين الأمريكيين بشأن إمكانية تشغيل مسارات بديلة خلال العامين المقبلين. وقبل الحرب مع إيران، كان نحو خُمس النفط والغاز الطبيعي المسال في العالم يمر يوميًا عبر مضيق هرمز. وقد توقع وزير الخزانة الأمريكي أن تتراجع الأهمية الاستراتيجية للمضيق

بصورة كبيرة خلال العامين المقبلين، وأن يُنقل أكثر من ٥٠ إلى ٧٠ في المئة من الصادرات التي كانت تمر سابقًا عبر هرمز بواسطة خطوط أنابيب تحت الأرض. غير أن التقديرات الفنية الأولية تشير إلى أن تنفيذ خط العراق–سوريا سيستغرق على الأرجح ضعف هذه المدة، وسيواجه عقبات مالية وفنية وقانونية وأمنية متعددة. ويُعد العراق من أكثر الدول تضررًا من إغلاق مضيق هرمز؛ إذ كان يصدر قبل الحرب نحو ٣٫٦ ملايين برميل من النفط يوميًا، تُنقل الغالبية العظمى منها عبر موانئ الخليج الفارسي القريبة من البصرة. ومع تفاقم الاضطرابات، تراجع إجمالي صادرات العراق عبر هرمز في يوليو/تموز إلى ٣٥٫٥ مليون برميل، وهو رقم يكشف مدى الاعتماد الشديد لهيكل الصادرات العراقية على المسار الجنوبي. ويوجد خط أنابيب قديم يربط منطقة كركوك بميناء بانياس السوري على ساحل البحر المتوسط، إلا أن الحروب في العراق وسوريا ألحقت به أضرارًا واسعة، كما أن هذا المسار لم يُستخدم بصورة منتظمة منذ ثمانينيات القرن الماضي. وخلافًا للتصورات الأولية، لا يمكن تنفيذ المشروع الجديد من خلال إصلاح الخط القديم أو تحديثه؛ فحتى المقاطع التي لا تزال سليمة لا تتوافق مع المعايير والمواصفات الفنية الحديثة، ومن ثم لن تكون قابلة للاستخدام عمليًا. ومن المرجح أن يُنشأ جزء من المسار الجديد بمحاذاة الممر التاريخي كركوك–بانياس، إلا أن المشروع في جوهره يتضمن إنشاء منظومة متكاملة وجديدة بالكامل لنقل النفط الخام. وينبغي لهذه الشبكة أن تربط حقول العراق الجنوبية والشمالية بمركز تجميع في حديثة، غربي العراق، ثم تمتد من هناك إلى ميناء بانياس. ويُعد ربط الحقول الجنوبية شرطًا ضروريًا لتحقيق الجدوى الاقتصادية للمشروع، لأن الجزء الأكبر من إنتاج النفط العراقي يتركز في الجنوب. وقد أُعلن أن الطاقة الأولية المستهدفة للخط الجديد تبلغ نحو مليوني برميل يوميًا، أي أكثر من ستة أضعاف الطاقة التقديرية للخط القديم البالغة نحو ٣٠٠ ألف برميل يوميًا، وتعادل جزءًا كبيرًا من صادرات العراق عبر هرمز قبل الحرب. وإلى جانب هذا المشروع، استأنف العراق أيضًا تصدير نفط كركوك إلى ميناء جيهان التركي، بطاقة مستهدفة تبلغ نحو ٢٥٠ ألف برميل يوميًا؛ غير أن هذه الكمية لا تستطيع بمفردها تعويض المسار الجنوبي. وإضافة إلى فترة الإنشاء المقدرة بأربعة أعوام، قد يتطلب تنفيذ الخط الجديد وقتًا إضافيًا لإزالة البنى التحتية المتهالكة أو تطهيرها، والحصول على حقوق جديدة لاستخدام الأراضي من الحكومة السورية. وقد وقع العراق وسوريا، كل على حدة، مذكرات تفاهم مع ائتلاف يضم شركة Chevron وشركة TI Capital وشركة UCC Holding القطرية، لإجراء الدراسات الفنية والمالية للمشروع. ولا تزال هذه الدراسات في مراحلها الأولية، ولم تحدد حتى الآن الطاقة النهائية، أو التكلفة القطعية، أو نموذج التمويل، أو الجدول الزمني لبدء التشغيل. كما تجري Chevron مفاوضات للدخول إلى حقلي غرب القرنة ٢ والناصرية، وأي مسار باتجاه البحر المتوسط ينبغي أن يرتبط بهذه الحقول الجنوبية. وحتى بعد انتهاء أعمال البناء، فمن غير المرجح أن يعمل خط الأنابيب بكامل طاقته منذ اليوم الأول. وعليه، يمكن للمسار السوري على المدى الطويل أن يوسع الوصول الاستراتيجي للعراق إلى أسواق البحر المتوسط ويقلل من تمركز صادراته عبر مضيق هرمز، لكنه لا يشكل حلاً فوريًا للأزمة الراهنة. فالتكلفة التي لا تقل عن ١٥ مليار دولار، والحاجة إلى بنية تحتية جديدة بالكامل، والتعقيدات القانونية في سوريا، وفترة البناء الممتدة لأربعة أعوام، كلها عوامل تظهر أن تنفيذ هذا المشروع يتوقف على الاستقرار السياسي، وتأمين تمويل مستدام، وتحقيق تنسيق طويل الأمد بين بغداد ودمشق والمستثمرين الأجانب.

https://www.reuters.com/business/energy/new-syria-iraq-crude-

JUSOOR

إعادة سجناء داعش السوريين من العراق: التوقيت والمخاطر

اتفقت سوريا والعراق في ١٣ أغسطس/آب ٢٠٢٦ على تشكيل فرق قضائية مشتركة لبحث أوضاع السجناء السوريين في العراق وتبادل المعلومات والوثائق المتعلقة بملفاتهم. وجاء الاتفاق خلال لقاء فائق زيدان، رئيس مجلس القضاء الأعلى العراقي، بأحمد الشرع، رئيس الجمهورية السورية، ووزيري الخارجية والعدل، وأعضاء مجلس القضاء الأعلى السوري. ويُحتجز في العراق ٣٢٤٥ سجينًا سوريًا متهمين بالانتماء إلى تنظيم داعش، ويشكل هؤلاء أكثر من نصف نحو ٥٧٠٠ سجين جرى نقلهم من سجون قوات سوريا الديمقراطية، قسد، إلى العراق. ويحمل هؤلاء جنسيات أكثر من ٤٠ دولة، فيما ينحدر نحو ٩٠٠ منهم من أوروبا وآسيا وأستراليا، بينهم ١٠ هولنديين، و٩ بريطانيين، و٤ سويديين، و٣ فرنسيين، و١٣ أستراليًا، و٢٧ ألمانيًا. وجاء الاتفاق القضائي بعد أيام قليلة من مناقشة مجلس الأمن التقرير رقم ٣٨ لفريق الأمم المتحدة المعني بمراقبة العقوبات المفروضة على داعش والقاعدة. ويرتبط توقيت الاتفاق بالانسحاب الكامل للقوات الأمريكية من العراق بحلول نهاية سبتمبر/أيلول، وهو انسحاب من شأنه أن يزيد المسؤوليات الملقاة على عاتق قوات الأمن العراقية والبيشمركة والأجهزة الأمنية في إقليم كردستان في مجال مكافحة الإرهاب وحماية السجون، في وقت تنشغل فيه بغداد بالتوازي بملف نزع سلاح الجماعات المسلحة وحصر السلاح بيد الدولة. كما أن السجناء الذين نُقلوا في مطلع عام ٢٠٢٦، بعد سيطرة القوات الحكومية السورية على المناطق التي كانت سابقًا تحت سيطرة قسد، فرضوا ضغوطًا إضافية على العراق. ويشعر إقليم كردستان بالقلق من أن يستغل داعش الفراغ الناجم عن الانسحاب الأمريكي لإعادة بناء شبكاته، وقد زادت هذه المخاوف بعد فرار عدد من عناصر التنظيم من سجون قسد، وإعادتهم التواصل مع عائلات غادرت مخيم الهول، فضلاً عن احتمال عبور عناصر من الحدود السورية العراقية التي لا تزال غير خاضعة بصورة كاملة لسيطرة دمشق. ومن المرجح أن تسعى بغداد إلى نقل السجناء السوريين قبل صدور أحكام نهائية بحقهم، ولا سيما أحكام الإعدام، لأن تقدم المحاكمات يقلص هامش المرونة القانونية. وفي نموذج الاتفاق بين العراق وتركيا، لا يمكن نقل المحكومين بالإعدام، بل تُنفذ أحكامهم في العراق، في حين يستطيع بقية المحكومين قضاء ما تبقى من عقوباتهم في بلدانهم. كما أن إلغاء عقوبة الإعدام في لبنان واستبدالها بالسجن المؤبد أتاح إمكانية إعادة المواطنين اللبنانيين المحكومين في العراق، وكذلك نقل السجناء السوريين من لبنان. ومن المرجح أيضًا أن تضغط الولايات المتحدة على جميع الدول التي لها رعايا بين السجناء لإعادتهم إلى بلدانهم. كما يُحتمل بدرجة كبيرة أن تستعيد دمشق مواطنيها البالغ عددهم ٣٢٤٥ شخصًا وتواصل محاكمتهم. وقد يكون بعض السجناء، بسبب قضائهم ما يقرب من عشرة أعوام رهن الاحتجاز، قد أمضوا فعليًا مدة العقوبة المحتملة، غير أن مئات منهم سيواجهون أحكامًا طويلة الأمد أو السجن المؤبد أو الإعدام. وتنطوي عملية نقل هؤلاء على مخاطر كبيرة؛ إذ تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى وجود نحو ٣٠٠٠ عنصر من داعش في منطقة سوريا والعراق، مع تمركز النسبة الأكبر منهم في سوريا، فضلاً عن الأهمية الاستراتيجية لمنطقة البادية، واتساع شبكات التنظيم في المحافظات، وانتشار خلايا نائمة حتى في دمشق. وفي الوقت نفسه، فإن برنامج دمج ما لا يقل عن ٣٥٠٠ مقاتل أجنبي في القوات المسلحة السورية الجديدة يزيد من صعوبة بناء هيكل عسكري موحد ويرفع مخاطر تسلل العناصر المتطرفة إليه. كما قد يدفع نقل السجناء تنظيم داعش إلى شن هجمات انتقامية أو تنفيذ عمليات لتحرير السجناء. ولا تزال أربعة سجون هي سجن الصناعة في الحسكة، وديريك في المالكية، ورميلان، ونافكر في القامشلي، تحت إدارة قسد، في حين خرجت سجون الرقة والكسرة والشدادي ومخيم البلغار من سيطرتها. وقد تطالب واشنطن بنقل السجناء إلى شمال شرقي سوريا واستمرار إدارة السجون من جانب قسد بدعم من التحالف المكوّن من ٩٠ عضوًا. ومن شأن هذا الخيار، إلى جانب تأمين السجون، أن يوفر مبررًا للحفاظ على البنية المستقلة لقسد وتمويلها ودورها الأمني، فضلاً عن استمرار النفوذ الأمريكي في العلاقات بين دمشق وقسد وتركيا. ويتمثل الخيار المقترح في إبقاء المسؤولية القضائية والأمنية كاملة بيد الحكومة السورية، وتوزيع السجناء على عدة سجون حكومية آمنة، ومنع تركيزهم في شمال شرقي البلاد أو إسناد إدارة السجون إلى قسد. ويمكن الاستفادة من الدعم الفني الذي يقدمه التحالف، لكن ينبغي ألا يؤدي ذلك إلى تكريس بنية أمنية موازية أو تحويل ملف السجناء إلى أداة ضغط سياسي على دمشق.

https://B2n.ir/qu1879

MEFORUM

هل يمكن عكس مسار الاستحواذ الاستراتيجي الإيراني على قطاع الاتصالات في العراق؟

تحولت البنى التحتية الرقمية، وشبكات الاتصالات، ومراكز البيانات في النزاعات المعاصرة إلى أصول استراتيجية. وانطلاقًا من ذلك، لا يُنظر إلى قطاع الاتصالات في العراق بوصفه مجالاً خدميًا وإداريًا فحسب، بل باعتباره جزءًا محتملاً من قدرات إيران في مجال الحرب غير المتكافئة. وقد أدى تراجع قدرة الشبكات الداخلية الإيرانية على الصمود، والقيود الاتصالية الناجمة عن المواجهات الإقليمية، إلى زيادة حاجة طهران إلى شبكات خارجية مستمرة وقابلة للإنكار. ويمكن للبنية التحتية العراقية أن توفر مثل هذه البيئة لأغراض القيادة والسيطرة، والعمليات السيبرانية، وجمع المعلومات، وإدارة الحملات الإقليمية، في الوقت الذي تُنفذ فيه هذه الأنشطة تحت غطاء السيادة العراقية. ويُدّعى أن تيارات متحالفة مع إيران عملت، على مدى عقد من الزمن، على اختراق بنية الاتصالات المدنية العراقية من أعلى إلى أسفل. وتُطرح تعيينات حسن الراشد، وهيام الياسري، ومصطفى سند في وزارة الاتصالات بوصفها أمثلة على إحلال الولاء السياسي والأيديولوجي محل المعايير المهنية والتخصصية. كما تُنسب درجة مماثلة من النفوذ إلى هيئة الإعلام والاتصالات، وهي المؤسسة التي تتولى اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الترددات، ومنح تراخيص مزودي خدمات الإنترنت، والإشراف على البيئة الاتصالية. ويُنظر إلى وجود أمطار المياحي، زوجة حسن الراشد، القيادي البارز في منظمة بدر والوزير السابق، بوصفه مثالاً على الترابط بين الشبكات السياسية والبنية التنظيمية والرقابية. ويمكن للسيطرة على هذه البوابات الإدارية أن تحرف مسارات نقل البيانات الوطنية وآليات الرقابة الرقمية عن المصالح السيادية للعراق، وأن تجعلها أكثر انسجامًا مع الاحتياجات الاستخبارية والأمنية الإيرانية. كما يُنظر إلى تهريب عرض النطاق الترددي للإنترنت في العراق، الذي اعتُبر طوال ما يقرب من عقدين نوعًا من الفساد الإداري أو النشاط المالي غير القانوني، باعتباره مؤشرًا على وجود شبكات اتصالات موازية تعمل خارج نطاق المساءلة الرسمية للدولة. وتُعد هذه الشبكات المرحلة الأولى من نمط أوسع للاستحواذ البنيوي على مؤسسات الدولة والبنية التحتية الرقمية. وقد شمل الاتفاق الثنائي المبرم عام ٢٠٢٣ بين إيران والعراق التعاون في البنى التحتية للاتصالات، ونقل الخبرات في مجالي الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي، والتنسيق في المحافل الدولية ذات الصلة. وأتاح هذا الاتفاق إمكانية توسيع الحضور الفني الإيراني داخل الشبكات العراقية. وفي الإطار نفسه، تكتسب إحالة عقود حساسة للألياف الضوئية إلى شركة المهندس العامة أهمية خاصة. وتُعد هذه الشركة الذراع الاقتصادية للحشد الشعبي، وهي خاضعة للعقوبات الأمريكية، ووفقًا للادعاءات المطروحة، تعمل تحت إشراف قيادات خاضعة للعقوبات من كتائب حزب الله، وبوجود مستشارين من الحرس الثوري الإيراني. ويمكن لمثل هذه البنية أن تتيح الوصول إلى كميات كبيرة من البيانات واعتراضها ومراقبتها وتوجيه مساراتها خارج نطاق الرقابة الفعالة للدولة العراقية. وتشمل الاستخدامات المحتملة لذلك جمع المعلومات، وعمليات النفوذ، والحرب المعلوماتية، وغيرها من أشكال الحرب الهجينة. ومع ذلك، ونظرًا إلى سرية المعلومات العملياتية، لم تُقدَّم أدلة علنية وحاسمة على الاستخدام المباشر للشبكات العراقية في الهجمات السيبرانية الأخيرة ضد الولايات المتحدة. ولا يقتصر النفوذ الرقمي على البنية التحتية التقنية. فوزارة الداخلية العراقية، التي تُوصَف بأنها واقعة تحت نفوذ منظمة بدر وجماعات متحالفة مع إيران، نظمت برامج تدريبية في الأمن السيبراني تحت عنوان تعزيز قدرات إنفاذ القانون. ويُدّعى أن جزءًا من العناصر التي تلقت هذا التدريب يُستقطب لاحقًا للعمل في وحدات التنصت الداخلي والجماعات السيبرانية الوكيلة. ونتيجة لذلك، تسهم موارد الدولة العراقية عمليًا في تعزيز رأس المال البشري الذي تحتاج إليه الجهات المسلحة، بما يؤدي إلى تآكل الحدود الفاصلة بين المؤسسات الرسمية، والأجهزة الأمنية، والشبكات الوكيلة. ويحوّل هذا التطور الجماعات المسلحة العراقية إلى فاعلين متعددي المجالات، يدمجون العمليات السيبرانية والحرب المعلوماتية مع القدرات العسكرية التقليدية، في نمط يشبه تطور قدرات حزب الله اللبناني. ولعكس هذا المسار، يُقترح إصلاح بنية وزارة الاتصالات وهيئة الإعلام والاتصالات، وإبعاد المسؤولين المرتبطين بشبكات خارجية، ومنع شركة المهندس العامة والشركات المرتبطة بإيران من المشاركة في مشاريع الاتصالات، والاعتماد على مزودين آمنين. كما أوصي بأن تربط واشنطن مساعداتها بتنفيذ هذه الإصلاحات، وأن توسع نطاق العقوبات الثانوية في حال تباطؤ بغداد في تنفيذها. وقد طُرحت شركات مثل «سوبرسيل» بوصفها خيارات اتصالية لا تستخدم مكونات صينية ولا تتعاون مع كيانات متهمة بالخضوع لنفوذ الجماعات المسلحة. ويتمثل الهدف النهائي في إعادة السيطرة على مسارات البيانات، والبنية التحتية للألياف الضوئية، ومنظومة التنظيم الرقمي إلى مؤسسات عراقية خاضعة للمساءلة.

https://thedispatch.com/article/iraq-iran-us-military-oil/

HAARETZ

العراق بعد الحرب: استقلال أقل ونفوذ أجنبي أكبر

كشفت الحرب بين إيران من جهة، والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى، عن عجز العراق عن حماية سيادته. فقد استخدمت الولايات المتحدة وإيران والجماعات المسلحة المتحالفة مع طهران، بل وحتى إسرائيل، الأراضي العراقية أو المجال الجوي العراقي من دون الحاجة إلى الحصول على موافقة بغداد. وكان العراق في هذه الحرب في موقع مركزي وهامشي في آن واحد: مركزيًا لأن أراضيه تحولت إلى إحدى ساحات المواجهة، وهامشيًا لأن أيًا من الأطراف

المنخرطة في الصراع لم يعتبر نفسه ملزمًا بالحصول على إذن من الحكومة العراقية. كما أن تعيين علي الزيدي رئيسًا للوزراء في أبريل/نيسان لم يقدم أي مؤشر على حدوث تغير في هذا الوضع. وتبرز ثلاثة تطورات أبعاد تراجع السيادة العراقية. أولاً، جرى اختيار علي الزيدي بوصفه مرشحًا توافقيًا بعد أن عارضت الولايات المتحدة تولي نوري المالكي رئاسة الوزراء بسبب قربه من إيران والجماعات المسلحة. ثانيًا، أُطلقت طائرات إيرانية مسيّرة من الأراضي العراقية باتجاه دول الخليج، ولا سيما الكويت، واستمرت هذه العمليات حتى خلال فترة وقف إطلاق النار. ثالثًا، كُشف في ٩ مايو/أيار أن إسرائيل أنشأت قاعدة في الصحراء العراقية واستخدمتها لدعم عملياتها الجوية ضد إيران. ويُعزى تراجع السيادة العراقية على المستويات السياسي والإقليمي والأمني إلى أدوار ثلاثة فاعلين رئيسيين: إيران والولايات المتحدة بوصفهما قوتين خارجيتين، والجماعات الشيعية المسلحة بوصفها فاعلاً داخليًا. وتستخدم إيران، ولا سيما من خلال الهجمات الواسعة بالطائرات المسيّرة، الأراضي العراقية لاستهداف دول الخليج. وعادة ما يقتصر رد بغداد على الإعلان عن فتح تحقيق لتحديد مواقع الإطلاق، غير أن مصادر الهجمات لا تُكشف، فيما تستمر عمليات الإطلاق. أما الجماعات المسلحة فتبرر عملياتها باعتبارها تعبيرًا عن التضامن مع إيران، بوصفها دولة مسلمة تتعرض لهجمات تحالف الولايات المتحدة وإسرائيل. ولا يقتصر اعتماد العراق على إيران وحدها؛ فالنخب السياسية الشيعية المرتبطة بطهران وقعت في عام ٢٠٠٨ أيضًا «اتفاقية الإطار الاستراتيجي» مع الولايات المتحدة. وقد نظمت هذه الاتفاقية في البداية الوجود المؤقت للقوات الأمريكية وانسحابها عام ٢٠١١، ثم نظمت لاحقًا التعاون في مواجهة تنظيم داعش. وأتاحت بنودها الأمنية للولايات المتحدة استخدام الأراضي والمجال الجوي والممرات المائية العراقية لمهاجمة الدول أو الجهات التي تهدد الحكومة العراقية ودستور البلاد. كما سُمح للقوات الأمريكية بإنشاء قواعدها أو توسيعها من دون قيود، وإقامة شبكة اتصالات مستقلة، في حين مُنعت المؤسسات القضائية العراقية من محاكمة المواطنين الأمريكيين. ويُعد الاعتقاد الشائع بأن اتفاق عام ٢٠٠٨ وضع البلاد تحت تصرف الولايات المتحدة أحد العوامل التي دفعت جزءًا من المجتمع إلى دعم إيران والجماعات المسلحة. ومع ذلك، فقد أُبرمت الاتفاقية بناءً على طلب الحكومة العراقية خلال رئاسة نوري المالكي للحكومة، كما جرى تمديد سريانها بصورة دورية. ولهذا السبب، يُتهم المالكي بأنه انتهج سياسة مزدوجة؛ إذ قيّد العراق بالولايات المتحدة من جهة، وفي الوقت نفسه وسّع نفوذ إيران من جهة أخرى. كما يُنظر إلى التدخل المباشر لواشنطن لمنع عودته إلى رئاسة الوزراء بوصفه مؤشرًا على إهانة النخب السياسية العراقية وافتقارها إلى الاستقلال في اتخاذ القرار. ويُطرح تطبيق الدستور مجددًا، ولا سيما النصوص التي تحظر استخدام العراق قاعدة أو ممرًا لشن هجمات على دول أخرى، بوصفه طريقًا لاستعادة الاستقلال. وتسعى دول الخليج من خلال الاستثمار وتنشيط الاقتصاد إلى إبقاء ثروات العراق داخل البلاد، إلا أن الفساد البنيوي، وضعف الدولة، والآليات الذاتية المدمرة في الثقافة السياسية، تثير الشكوك بشأن نجاح هذه المساعدات. كما أن مقتل قاسم سليماني في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠ لم يؤد إلى تراجع النفوذ الإيراني. وتُظهر الزيارة الأخيرة لإسماعيل قاآني ولقاءاته مع قادة الجماعات المسلحة المرتبطة بإيران استمرار هذه الروابط. وقد تؤدي الحرب الأخيرة وتدفق الأسلحة الإيرانية منخفضة الكلفة إلى تعميق نفوذ طهران. وفي الوقت الراهن، لا يوجد قائد أو قوة سياسية قوية قادرة على التصدي بفاعلية للتدخلات الخارجية، لأن اتخاذ مثل هذه الخطوة قد يهدد مستقبله السياسي، بل وربما حياته. ولذلك، ومن دون إصلاح بنية الدولة والنخب السياسية، يبدو حدوث تغيير جدي في المسار السياسي للعراق خلال المستقبل القريب أمرًا غير مرجح.

https://www.haaretz.co.il/blogs/vanleer/١٣-٠٨-٢٠٢٦/ty-article/.....١٩f-f-٠٧٤

٣٦٠.RU

نهاية عصر «الصدمة والترويع»: لماذا تغادر الولايات المتحدة العراق بعد ٢٣ عامًا؟

تعتـزم الولايـات المتحـدة اسـتكمال سـحب جميـع قواتهـا العسـكرية مـن العـراق بحلـول ٣٠ سـبتمبر/أيلول ٢٠٢٦. وقـد أكـد علـي الزيـدي، رئيـس الوزراء العراقـي، خلال لقائـه الأدميـرال بـراد كوبـر، قائـد القيـادة المركزيـة الأمريكيـة، أن موعـد انتهـاء المهمـة العسـكرية للتحالـف الدولـي لمحاربـة تنظيـم داعش نهائـي وغيـر قابـل للتغييـر. وتـرى بغـداد فـي هـذا التطـور خطـوة باتجـاه اسـتعادة السـيادة الوطنيـة. وفـي المقابـل، يجـادل الجانـب الأمريكـي بـأن

قـوات التحالـف، بالتعـاون مـع العـراق، حققـت نجاحـات واسـعة فـي مواجهـة تنظيـم داعـش، وأن القـوات الأمنيـة العراقيـة أصبحـت الآن قـادرة علـى تحمـل مسـؤولية مواصلـة هـذه المواجهـة. ويُنظـر إلـى هـذا الانسـحاب بوصفـه نهاية لمرحلـة اسـتمرت ٢٣ عامًـا، بـدأت فـي مـارس/آذار ٢٠٠٣ بعمليـة «الصدمـة والترويـع». فقـد دخلـت القـوات الأمريكيـة العـراق بذريعـة البحـث عـن أسـلحة الدمار الشـامل وأسـقطت نظـام صـدام حسـين، غيـر أن انهيـار مؤسسـات الدولـة، واتسـاع نطـاق الصـراع الشـيعي السـني، وظهـور تنظيـم القاعـدة في العـراق، كانـت مـن أبـرز تداعيـات هـذا التدخـل. وتحـول تنظيـم القاعـدة فـي العـراق لاحقًـا إلـى تنظيـم داعـش، فيمـا تغيـرت تسـمية الوجـود العسـكري الأمريكـي ووظيفتـه تدريجيًـا مـن قـوة احـتلال إلـى شـريك فـي مكافحـة الإرهـاب. ويُطـرح عـاملان رئيسـيان لتفسـير قـرار واشـنطن؛ أولهمـا أن الولايـات المتحـدة لـم تعـد تمتلـك مـا يكفـي مـن القـوات والمـوارد للحفـاظ علـى وجـود عسـكري واسـع فـي المنطقـة، وثانيهمـا أن تطـور القـدرات الصاروخيـة وقـدرات الطائـرات المسـيّرة الإيرانيـة وضـع تقريبًـا كامـل الأراضـي العراقيـة ضمـن مـدى الوسـائل الهجوميـة الإيرانيـة، مـا جعـل حمايـة القـوات والقواعـد الأمريكيـة أكثـر صعوبـة وكلفـة. وانطلاقًـا مـن ذلـك، يُنظـر إلـى الضغـط العسـكري الإيرانـي وتراجـع قـدرة الولايـات المتحـدة علـى ضمـان أمـن قواتهـا المنتشـرة فـي العـراق باعتبارهمـا عامليـن دفعـا واشـنطن إلـى القبـول بالانسـحاب.ولا تقتصـر تداعيـات هـذا التحـول علـى العـراق، بـل يُنظـر إليهـا بوصفهـا عـاملاً قـادرًا علـى تغييـر ميـزان القـوى الإقليمـي. وتُقـدَّم إسـرائيل باعتبارهـا أحـد الأطـراف التـي قـد تتعـرض لأكبـر ضـرر أمنـي جـراء تراجـع الوجـود الأمريكـي. فقـد تعرضـت قدراتهـا فـي مجـالات الدفـاع الجـوي، والدفـاع الصاروخـي، والعمليـات الهجوميـة للاسـتنزاف خلال المواجهـات الأخيـرة، ولذلـك يمكـن لانخفـاض الـدور العسـكري الأمريكـي أن يضـع تـل أبيـب أمـام تحـدٍّ اسـتراتيجي. وقـد تضطـر إسـرائيل، فـي ظـل هـذه الظـروف، إلـى مراجعـة مبادئهـا العسـكرية والسياسـية، والتوجـه نحـو التفـاوض مـع إيـران، والسـعي إلـى تثبيـت علاقاتهـا مـع تركيـا. كمـا يُنظـر إلـى أوروبـا باعتبارهـا تفتقـر إلـى الحافـز الكافـي والمـوارد اللازمـة لتعويـض المظلـة الأمنيـة الأمريكيـة. ومـن المرجـح أن يُـملأ الفـراغ الناجـم عـن التراجـع الأمريكـي بظهـور مراكـز قـوة جديـدة. ويُعـد تشـكل تحالـف يضـم تركيـا والسـعودية وباكسـتان، بالتـوازي مـع تصاعـد المكانـة الإقليميـة لإيـران، مؤشـرًا علـى اتجـاه الشـرق الأوسـط نحـو بنيـة أمنيـة جديـدة. وسـتضطر إسـرائيل إلـى إدخـال هـذا التحالـف والـدور الإيرانـي المتنامـي ضمـن حسـاباتها الأمنيـة. كمـا أن بنـاء نظـام إقليمـي مـن دون الولايـات المتحـدة يتطلـب إقامـة توازن بيـن مصالـح عـدد كبيـر مـن الفاعليـن، وربمـا وجـود قـوة ثالثـة تمنـع أي طـرف مـن تحقيـق تفـوق مطلـق. وفـي مثـل هـذه البيئـة، يمنـح انسـحاب قـوة خارجيـة الفاعليـن الإقليمييـن مسـاحة أوسـع للتحـرك، لكنـه يزيـد فـي الوقـت نفسـه مـن احتمالات نشـوء تحالفـات غيـر متوقعـة، بـل وربمـا متعارضـة. وسـيعتمد الاتجـاه النهائـي لهـذا النظـام الجديـد بدرجـة كبيـرة علـى القـرارات التـي سـتتخذها إيـران وتركيـا والسـعودية وباكسـتان وإسـرائيل وسـائر القـوى الإقليميـة خلال الأشـهر المقبلـة.

https://٣٦٠.ru/tekst/mir/pochemu-ssha-uhodjat-iz-iraka-٢٣-goda-

FDD

العراق يواجه صعوبة في إيجاد بدائل لتصدير النفط، لكن الإمارات العربية المتحدة قد تكون قادرة على المساعدة

يعتمد العراق على الإيرادات النفطية في تمويل أكثر من ٩٠ في المئة من موازنته. وبعد إغلاق إيران مضيق هرمز، تراجعت صادرات النفط العراقية إلى نحو نصف مستواها المعتاد قبل الأزمة، والذي كان يقترب من ٣٫٤ ملايين برميل يوميًا، ما أدى إلى تقييد شديد لقدرة بغداد المالية على تغطية النفقات الجارية. وقد وفرت دولة الإمارات العربية المتحدة آلية جزئية لتخفيف هذه الضغوط؛ إذ أكدت شركة تسويق النفط العراقية أن جزءًا من النفط العراقي يُباع،

بالتزامن مع الزيادة المحدودة في الصادرات عبر هرمز، إلى شركة بترول أبوظبي الوطنية. وتتولى الشركة نقل النفط بواسطة سفن خاصة تعبر مياه الخليج الفارسي ومضيق هرمز، وتتم هذه الرحلات في إطار ما يُعرف بـ«الملاحة المظلمة»، حيث تُطفأ أنظمة تتبع السفن أثناء العبور. وبعد مغادرة المضيق، تُنقل الشحنات إلى ناقلات أخرى تتولى في الغالب تسليمها إلى مشترين في آسيا. ومع ذلك، لا تخلو هذه الآلية من المخاطر الأمنية؛ فقد أدانت الإمارات في ١٣ أغسطس/آب هجمات إيرانية استهدفت سفينتين تابعتين لشركة بترول أبوظبي الوطنية في مضيق هرمز، من دون أن يتضح ما إذا كانت السفينتان مشاركتين في عمليات نقل النفط العراقي أم لا. ورغم هذه المخاطر، تُعد عمليات النقل الإماراتية منفذًا مهمًا للعراق في ظل النقص الحاد في خيارات التصدير. وقبل إغلاق مضيق هرمز، كان نحو ٩٤ في المئة من صادرات النفط العراقية يمر عبر الخليج الفارسي، فيما كان قرابة ٩٠ في المئة من إنتاج البلاد النفطي يأتي من الحقول الجنوبية. ولا يمتلك العراق بنية كافية من خطوط الأنابيب تتيح نقل هذه الكميات الكبيرة من النفط إلى الشمال وتصديرها عبر مسارات بديلة. وتتمثل أبرز الخيارات الأخرى في خط الأنابيب العراقي–التركي، الذي ينقل نفط شمال العراق إلى ميناء جيهان، والنقل البري لزيت الوقود بواسطة الشاحنات إلى ميناء بانياس السوري وميناء العقبة الأردني. وخلال فترة إغلاق هرمز، لم تتجاوز صادرات خط العراق–تركيا ٢٠٠ ألف برميل يوميًا، كما أن قدرة النقل بالشاحنات لا يمكن مقارنتها بطاقة ناقلات النفط البحرية. وتُجري طهران وبغداد مفاوضات بشأن إنشاء آلية لتصدير النفط العراقي من الخليج الفارسي. وكانت إيران قد أعلنت في أبريل/نيسان أن العراق غير مشمول بقيود العبور عبر هرمز، إلا أن هذا الضمان لم يؤد إلى زيادة ملموسة في الصادرات البحرية. ويُعزى ذلك أساسًا إلى افتقار العراق إلى أسطول وطني لناقلات النفط واعتماده على سفن أجنبية لا تزال غير مستعدة لتحمل المخاطر رغم الضمانات الإيرانية. وقد تتضمن أي اتفاقية جديدة محتملة منافع لطهران أيضًا، من بينها تحصيل رسوم أو نقل النفط الإيراني بصورة سرية بهدف تجاوز الحصار المفروض على موانئها.وأدى انهيار الصادرات إلى إدخال العراق في أزمة موازنة حادة. فقد بلغت إيرادات الدولة في شهري مايو/أيار ويونيو/حزيران أكثر بقليل من ملياري دولار، في حين تتجاوز الكلفة الشهرية لرواتب موظفي القطاع العام والمتقاعدين وبرامج الضمان الاجتماعي ستة مليارات دولار. وفي عام ٢٠٢٥، كان أكثر من ١٠ ملايين شخص، أي ما يعادل نحو ربع سكان العراق، يتلقون مدفوعات مباشرة من الدولة، فيما يعتمد عدد أكبر بصورة غير مباشرة على هذه الموارد. وقد تأخر صرف رواتب شهر يوليو/تموز لعدد كبير من الموظفين، أو دُفعت على أقساط غير مكتملة. وفي ٥ أغسطس/آب، نظم موظفو وزارة الكهرباء والعاملون في الجامعات احتجاجات في ست محافظات على الأقل، في مؤشر على احتمال اتساع نطاق الاضطرابات المرتبطة بالأوضاع المعيشية. ولا يستطيع أي مسار منفرد أن يشكل بديلاً كاملاً لحرية التصدير عبر الخليج الفارسي. ولذلك، يتعين على العراق زيادة طاقة جميع مساراته التصديرية في الوقت نفسه، وتوسيع تعاونه مع الدول العربية في الخليج. ويمكن لمثل هذا التعاون أن يتجاوز مسألة تصدير النفط ليشمل الاستثمار، والطاقة الكهربائية، ودعم تطوير قطاع الطاقة العراقي. وفي هذا الإطار، يُوصى بأن تعمل واشنطن على تعزيز شراكة بغداد مع دول الخليج، بما يسهم في تخفيف الأزمة المالية العراقية، وإصلاح العلاقات التي تضررت بفعل هجمات الجماعات المسلحة المدعومة من إيران، وتقليص اعتماد بغداد على طهران.

https://www.fdd.org/analysis/١٤/٠٨/٢٠٢٦/iraq-struggles-to-find-oil-

الخلاصة والتحليل الخبير

تُظهر مراجعة مجموعة التحليلات المنشورة بشأن العراق والتطورات الإقليمية أن جانبًا مهمًا من مراكز الدراسات ووسائل الإعلام التحليلية لم يعد يفسر الوضع الراهن في العراق ضمن إطار التنافس التقليدي بين إيران والولايات المتحدة فحسب. فما يحظى باهتمام متزايد اليوم هو تزامن عدة أزمات وتأثيرها المتبادل في قدرة الدولة العراقية. فالحرب الإقليمية، وقضية سلاح الجماعات المسلحة، وانسحاب القوات الأمريكية، واضطراب صادرات النفط، ووضع إقليم كردستان، وحتى ملف سجناء تنظيم داعش، تبدو في ظاهرها قضايا مختلفة، لكنها تكاد جميعًا تعود إلى سؤال رئيسي واحد: إلى أي مدى تستطيع الدولة العراقية اتخاذ القرارات الأساسية للبلاد وتنفيذها بنفسها؟ وفي هذا السياق، تحولت مسألة السيادة إلى المحور الرئيسي لجزء كبير من التحليلات. فالمصادر المختلفة، وإن انطلقت كل منها من توجه سياسي وزاوية نظر خاصة بها، تؤكد أن تحدي بغداد لا يقتصر على وجود السلاح خارج الهيكل الرسمي للدولة. فالقضية الأهم تتعلق بالقيادة، والموارد المالية، والعلاقات الخارجية، وفي نهاية المطاف بسلطة اتخاذ قرار الحرب والسلام. ولهذا اكتسب مفهوم «حصر السلاح بيد الدولة» في هذه التحليلات معنى أوسع من مجرد جمع المعدات العسكرية. وحتى إذا جرى دمج جزء من الجماعات المسلحة رسميًا في هيكل الحشد الشعبي أو غيره من المؤسسات الأمنية، فإنه ما لم تصبح قراراتها العملياتية واتصالاتها الخارجية خاضعة بالكامل لإطار الدولة، فلا يمكن الحديث عن تحقق كامل لاحتكار القوة العسكرية. ومن هذه الزاوية، يكتسب يوم ٣٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٦ أهمية خاصة. فتزامن موعد انسحاب القوات الأمريكية مع مساعي بغداد لحسم ملف سلاح الجماعات المسلحة يضع الحكومة في موقف بالغ التعقيد. فمن جهة، لا تريد الحكومة أن يتكرس انطباع بأنها تنفذ قراراتها الأمنية تحت ضغط واشنطن، ومن جهة أخرى فإن التراجع الكامل عن هذا الملف سيضعف مصداقيتها في الداخل والخارج. ويبدو أن المشكلة الأساسية ستبدأ بعد هذا التاريخ بدلاً من أن تنتهي عنده. فإذا جرى الانسحاب الأمريكي من دون زيادة فعلية في قدرات الدولة، فقد تملأ أطراف داخلية وإقليمية جزءًا من الفراغ الناتج. أما إذا تمكنت بغداد من استثمار هذه المرحلة في توحيد القيادة ووضع قواعد واضحة لجميع القوى المسلحة، فقد يسهم هذا المسار في تقوية الدولة. وفي جزء آخر من التحليلات، يُنظر إلى العراق بوصفه إحدى الساحات الرئيسية لامتداد تداعيات الصراع بين إيران من جهة والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى. فالتقارير المتعلقة بهجمات الطائرات المسيّرة انطلاقًا من الأراضي العراقية، والهجمات على إقليم كردستان، وردود الولايات المتحدة والسعودية، إلى جانب الادعاءات بشأن وجود شبكات عمليات صغيرة، ترسم صورة لبيئة أمنية شديدة التعقيد. ومع ذلك، ينبغي في التعامل مع هذا الجانب من الروايات التمييز بين المعطيات المؤكدة والادعاءات الاستخبارية. فجزء من عمليات الإسناد لم يُثبت بصورة مستقلة حتى الآن، كما نفت بعض الجماعات العراقية مسؤوليتها عن الهجمات. ولا تكمن أهمية المسألة فقط في صحة تقرير بعينه أو عدمها؛ إذ إن تكرار هذه الرواية في عدة مصادر غربية وإسرائيلية يعزز تدريجيًا الانطباع بأن بغداد لا تملك سيطرة كاملة على الاستخدام العسكري لأراضيها. وهذا الانطباع، بصرف النظر عن مدى مطابقته للواقع، قد يؤثر مستقبلاً في سياسات الولايات المتحدة والدول العربية تجاه العراق. وإلى جانب ذلك، تغيرت أيضًا طريقة تصوير إيران. ففي عدد من التحليلات الأخيرة، لا تُقدَّم إيران فقط بوصفها دولة تتعرض لضغوط اقتصادية وعسكرية، بل تتشكل أيضًا صورة أخرى تنظر إلى طهران باعتبارها فاعلاً يسعى إلى استثمار إطالة أمد الأزمة للحفاظ على أدوات نفوذه الإقليمية وإعادة بنائها. وضمن هذا الإطار، لا يُنظر إلى مضيق هرمز، والعلاقات مع الجماعات العراقية، والتفاعل مع عُمان، والعلاقات الاقتصادية مع بغداد بوصفها ملفات منفصلة. فقراءة هذا التيار من المحللين تقوم على أن إيران تحاول نقل أكبر قدر ممكن من كلفة الضغط الأمريكي إلى محيطها الإقليمي، مع الحفاظ في الوقت ذاته على قدرتها التفاوضية في أي مفاوضات محتملة. ومع ذلك، فإن استخدام هرمز بوصفه أداة ضغط يحمل في المدى الطويل تداعيات أخرى؛ إذ بدأت دول المنطقة تتحرك بوتيرة أسرع نحو تقليص اعتمادها على المضيق. ولهذا الاتجاه أهمية مضاعفة بالنسبة إلى العراق، لأن بنية صادراته النفطية تعتمد على المسار الجنوبي أكثر من اعتماد العديد من المنتجين الآخرين في المنطقة. ومن ثم، لم تعد مسألة إحياء المسار السوري، وتطوير طاقات التصدير عبر تركيا، ومشروع خط الأنابيب إلى الأردن، ملفات اقتصادية فحسب، بل أصبحت جزءًا من نقاش الأمن القومي العراقي. غير أن التقديرات الفنية تشير إلى أن أيًا من هذه المشاريع لن يتمكن في المدى القصير من تعويض الاضطراب في مسار الخليج الفارسي. ولذلك، سيستمر اعتماد العراق على هرمز لعدة أعوام على الأقل. وتصبح خطورة هذا الاعتماد أكبر عند أخذ بنية الموازنة العراقية في الحسبان. فانخفاض صادرات النفط ينتقل بسرعة من مستوى السياسة الخارجية وأمن الطاقة إلى الحياة اليومية للمواطنين. فالدولة التي تمول جزءًا كبيرًا من نفقاتها الجارية، ورواتب موظفيها، ومدفوعاتها الاجتماعية من الإيرادات النفطية لا تمتلك هامش مناورة واسعًا

أمام تراجع الصادرات لعدة أشهر. وإذا استمر تأخر الرواتب والاحتجاجات المتفرقة لموظفي الدولة، فقد تتحول مشكلة اقتصادية إلى أزمة اجتماعية ثم سياسية. ومن هذا المنظور، لا يتمثل الخطر الرئيسي على بغداد بالضرورة في هجوم عسكري واسع النطاق؛ إذ قد يكون تزامن انخفاض الإيرادات، والخلافات السياسية، والضغوط الخارجية، والاستياء الداخلي أكثر تعقيدًا وخطورة. كما تكتسب تطورات إقليم كردستان أهمية ضمن السياق نفسه. فمن جهة، تعرضت أربيل لعدد كبير من الهجمات، ومن جهة أخرى تحولت، وفقًا لبعض التقارير، إلى قناة للاتصال غير المباشر بين طهران وواشنطن. وقد جعل هذا الموقع المزدوج الإقليم يُنظر إليه على نحو يتجاوز إطار الخلافات المتعلقة بالموازنة والنفط مع بغداد. وإذا صحت التفاصيل المنشورة بشأن دور نيجيرفان بارزاني في الاتصالات غير العلنية، فإن ذلك يشير إلى أن الإقليم قادر في بعض المراحل على أداء دور الوسيط أو ناقل الرسائل. غير أن هذا الدور نفسه يرفع أيضًا مستوى الحساسيات الأمنية المحيطة بأربيل. وإلى جانب هذه الملفات كلها، لم ينتهِ ملف تنظيم داعش بعد. فنقل آلاف السجناء السوريين، وهشاشة بعض المناطق الحدودية، وتراجع الدور المباشر للقوات الأمريكية، تفرض مسؤوليات أكبر على الأجهزة الأمنية العراقية. وتجد بغداد نفسها مطالبة بمواجهة خطر إعادة بناء شبكات داعش في وقت تنشغل فيه بالتوازي بملف سلاح الجماعات المسلحة، والمشكلات المالية، والضغوط الإقليمية. ويُعد تراكم هذه الملفات أحد أبرز مكامن الضعف في الوضع الراهن، كما يزيد من احتمالات سوء التقدير. ومن الملاحظ أيضًا في بعض التحليلات الجديدة اتساع مفهوم النفوذ من المجالين السياسي والعسكري إلى مجالي البنية التحتية والتكنولوجيا. فطرح قضايا شبكات الاتصالات، والألياف الضوئية، ومراكز البيانات، والأمن السيبراني، يشير إلى أن نقاش السيادة في العراق يكتسب تدريجيًا أبعادًا جديدة. صحيح أن بعض الادعاءات المطروحة في هذا المجال تستند إلى مصادر ذات توجه سياسي واضح، ومن ثم ينبغي تقييمها بحذر، إلا أن أصل المسألة يستحق الاهتمام: ففي الظروف الراهنة، فإن الدولة التي لا تسيطر على مسارات بياناتها، وشبكات طاقتها، واتصالاتها، وبناها التحتية الحساسة، ستواجه قيودًا جدية في ممارسة سيادتها حتى لو كانت تمتلك حدودًا معترفًا بها وجيشًا رسميًا. وإذا وُضعت هذه المجموعة من التحليلات جنبًا إلى جنب، يبدو أن القضية الرئيسية التي سيواجهها العراق خلال الأشهر المقبلة ليست الاختيار بين إيران والولايات المتحدة. فمثل هذه الثنائية تختزل الواقع بصورة مفرطة. للعراق علاقات اقتصادية وسياسية وأمنية واسعة مع إيران، وفي الوقت نفسه يحتاج إلى التعاون المالي والعسكري والدبلوماسي مع الولايات المتحدة، كما سعى خلال السنوات الأخيرة إلى توسيع علاقاته مع الدول العربية وتركيا. والقضية الفعلية هي مدى قدرة بغداد على إدارة هذه العلاقات من دون أن تتحول أي منها إلى عامل يقيد استقلال القرار الوطني. ومن هذا المنظور، تمثل الظروف الراهنة تهديدًا وفرصة في آن واحد. فإذا استطاعت بغداد تنويع مسارات صادراتها، وزيادة تماسك هياكلها الأمنية، وتنظيم علاقاتها الخارجية على أساس مصالح عراقية محددة، وفرض سيطرة أكبر على البنى التحتية الحيوية، فقد تؤدي الأزمة الحالية إلى تعزيز قدرات الدولة. أما إذا لم يحدث ذلك، فقد لا يؤدي تراجع الوجود العسكري الأمريكي المباشر إلى انخفاض مستوى التدخل والنفوذ الخارجي في العراق، بل قد تتغير فقط أشكاله وأدواته. ولهذا، فإن ما ينبغي متابعته خلال الأشهر المقبلة ليس فقط نتيجة ملف نزع السلاح أو انسحاب القوات الأجنبية، بل قبل كل شيء مدى قدرة الدولة العراقية على تحويل السيادة الرسمية إلى سيادة فعلية.

حولنا:

مركز دراسات الشهيد الخامس هو مؤسسة بحثية مستقلة تركز على تحليل قضايا العراق والمنطقة في مجالات السياسة الداخلية والخارجية، والاقتصاد، والثقافة. يعتمد المركز على فريق من الخبراء والباحثين المتمرسين لدراسة الأوضاع الداخلية والخارجية في العراق، بهدف توفير منصة لتحليل عميق وشامل لدور العراق في المعادلات الإقليمية والدولية. يسعى المركز، من خلال الأبحاث الأكاديمية، والمقالات التحليلية، والجلسات التخصصية، إلى تعزيز فهم أفضل للاتجاهات المختلفة داخل العراق، ويهدف إلى تقديم رؤى استراتيجية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.